

الأحاديث الواردة في مضاعفة الصلاة في المسجد الحرام جمعاً وتخريجاً

د. عيسى بن محمد بن عيسى المسملي

أستاذ مشارك بقسم الكتاب والسنة

كلية الدعوة وأصول الدين - جامعة أم القرى

emmasmali@uqu.edu.sa

الأحاديث الواردة في مضاعفة الصلاة في المسجد الحرام جمعاً وتخريجاً

د. عيسى بن محمد بن عيسى المسلمي

الملخص:

جعل الله تعالى البيت الحرام مثابة للناس وأمناً، وخصه وميزه عن سائر البلدان، حيث جعله حرماً آمناً، وأكرم الله مجاوره وزائره بمضاعفة الصلاة فيه، فجعل الصلاة فيه تعدل مائة ألف صلاة، كرماً منه وفضلاً، فكان هذا البحث حرصاً على إصابة اليقين بالنظر في الأحاديث التي وردت بهذا المعنى ومعرفة منزلتها والحكم عليها.

وقد حوى البحث ما يلي:

- ١- جمع الأحاديث الواردة في هذا المعنى، ثم ترتيبها وتخريجها، والتتبع والاستقراء لطرقها، وأسانيدها بحسب الإمكان.
- ٢- تحرير القول في الرواة الذين تدعو الحاجة لدراسة مكانتهم، ومنزلتهم في الحفظ، والرواية.
- ٣- الحكم على الروايات والأحاديث صحة وضعفاً وفق منهج نقاد الحديث وأئمتهم، مع بذل الوسع في جمع كلام الأئمة، ثم الترجيح عند اختلافهم.
- ٤- الخاتمة، وشملت على أبرز نتائج البحث، وقبلها تجد مبحثاً لفوائد وشوارد من كلام أهل العلم حول موضوع البحث.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه.

The Hadiths that Addresses the Multiplication of Reward for Prayer in the Holy Mosque, Collecting and Documentation.

Abstract:

Allah has made the Sacred House a place of assembly for people and a place of safety, distinguished it from all countries by making it a peaceful Haram and honored its dwellers and visitors by multiplying the reward for praying in it. He equated one prayer in it with one hundred thousand prayers anywhere else by his favor and bounty. This research seeks certainty investigating the Hadiths that addressed this topic, defining their ranks and judging them, and it contains the following:

- 1- Collecting the Hadiths about the topic then ordering and documenting them and tracing their ways and chains of narration as much as possible.
- 2- Editing the saying about the narrators that studying their ranks in memorization and narration is needed.
- 3- Judging the narrations and Hadiths according to the method of Hadith's critics and Imams and collecting their sayings then favoring between them when they differ.
- 4- The conclusion which includes the most important results of the research and succeeds a section that contains benefits and strays from scholars' sayings about the topic of the research.

May prayers and peace be upon our Prophet Mohammed, his relatives and his companions.

المقدمة:

الحمد لله الذي جعل البيت الحرام مثابة للناس وأمناً، يخلق ما يشاء ويختار، اختار ما شاء ومن شاء، زماناً ومكاناً، رسلاً وأنبياءً وأولياء، واختار من شاء لتبليغ رسالاته وفضلهم على عموم خلقه واختار منهم طائفة فجعلهم أفضلهم «تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض» وفضل رمضان على سائر الشهور، واختاره ليكون زماناً لنزول القرآن، واختار يوم الجمعة ففضله على سائر الأيام. واختار الله من الأماكن ما صار باختيار الله أشرفها وأنبأها وأقدسها وأمنها وأفضلها. ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَامًا لِلنَّاسِ﴾^(١) بما قوام حياة الناس وسعادتهم في الدارين»، تهوي إليها وما حولها أفئدة المسلمين في المشارق والمغرب، وإليها يتجهون في كل ركعة من صلواتهم فرضاً ونفلاً.

وإن من أعظم ما ميز الله تعالى به «المسجد الحرام» أن جعل الصلاة فيه التي هي أجل الأركان بعد الشهادتين بمائة ألف صلاة، إكراماً لهذا البيت، ومجاوريه وزائريه.

وقد ورد هذا المعنى عن النبي ﷺ من رواية طائفة من الصحابة الكرام، فعزمت على جمع أحاديثهم، وطرقها والحكم عليها، تجلية وتأكيداً لهذا المعنى العظيم، وسميته «الأحاديث الواردة في مضاعفة الصلاة في المسجد الحرام جمعاً وتخريجاً» وبذلت وسعي في جمع الأحاديث والكلام عليها تخريجاً وحكماً، ونظراً في روايتها ورواياتها، وبيان ما تستحقه من الأحكام صحة وقبولاً، أو ضعفاً ورداً، وما كان معلاً اجتهدت في بيان علته وفق قواعد وتطبيقات أئمة الحديث ونقاد الأثر.

وقد قسمته إلى مباحث جاعلاً لكل حديث مبحثاً، فإن كان له نوع علاقة بمحدث سابق أو لاحق بينت ذلك، وختمته بمبحث جمعت فيه بعض الفوائد والشوارد، ثم ذكرت في الخاتمة أبرز النتائج والفوائد.

أسأل الله أن ينفع به، وأن يضاعف المثوبة لكل من أسهم بنصح أو رأي أو مشورة.

وصل الله على نبينا محمد وآله وسلم تسليماً كثيراً.

المبحث الأول: أحاديث أبي هريرة وابن عمر وميمونة رضي الله عنهن

١- عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام». أخرجه البخاري (١١٩٠) ومسلم (١٣٩٤) وفي رواية لمسلم «... أفضل من ألف صلاة» وفي أخرى له أيضاً «خير من ألف صلاة أو كألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا أن يكون المسجد الحرام».

٢- عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام». أخرجه مسلم (١٣٩٥)

٣- عن ابن عباس رضي الله عنهما: أن امرأة اشتكت شكوى فقالت: إن شفاني الله لأخرجن فأصلين في بيت المقدس، فبرأت ثم تجهزت تريد الخروج، فجاءت ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تسلم عليها، فأخبرتها ذلك، فقالت: اجلسي فكلتي ما صنعت، وصلي في مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم فإني سمعت رسول الله عليه وسلم يقول: «صلاة فيه أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا مسجد الكعبة». أخرجه مسلم (١٣٩٧).

فهذه الأحاديث وإن لم يكن فيها ذكر حد معين لمضاعفة الصلاة في المسجد الحرام، إلا أنها تدل صراحة على مضاعفة الصلاة في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم بالمنطوق، وتدلل على أصل مضاعفة الصلاة في المسجد الحرام، حيث استثني المسجد الحرام من عامة البقاع التي تضاعف الصلاة في مسجده صلى الله عليه وسلم على الصلاة فيها. وقد ترجم الإمام البخاري في صحيحه فقال: «باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة»^(٢). وأخرج فيه حديث أبي هريرة لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد».

ثم حديث أبي هريرة المذكور آنفاً: «صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام»^(٣).

المبحث الثاني: حديث عبد الله بن الزبير رضي الله عنه:

عن عبد الله بن الزبي رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا المسجد الحرام، وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة في هذا».

هذا الحديث رواه عن ابن الزبير: عطاء بن أبي رباح، ورواه عن عطاء: حبيب المعلم، والربيع بن صبيح^(٤).

١- حديث حبيب المعلم عن عطاء: فأما حديث حبيب المعلم عن عطاء فرواه عنه: حماد بن زيد، وروي عن حماد من طرق متعددة. فرواه أحمد (١٦١١٧) عن يونس هو: ابن محمد المؤدب، وأخرجه من طريق أحمد عن يونس: الضياء في المختارة (٢٩٧)، ورواه عبد بن حميد في مسنده كما في المنتخب (٥٢١)، والحارث بن أبي أسامة في مسنده «بغية الباحث (٣٩٥)، كلاهما عن سليمان بن حرب. وأخرجه الفاكهي في أخبار مكة (١١٨٣)، والبيهقي في السنن الكبرى ٢٤٦/٥ كلاهما من طريق سليمان بن حرب أيضاً. ورواه الترمذي في العلل الكبير (١١٥) عن صالح بن عبد الله هو الترمذي. وراه البزار في مسنده ١٥٦ (٢١٩٦) عن أحمد بن عبدة. وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار ٦١/٢ (٥٩٨) من طريق محمد بن عبيد بن حساب وأبي كامل الجحدري، وهو فضيل بن حسين وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار ٦١/٢ (٥٩٨) من طريق مسدد، وأخرجه ابن حبان في صحيحه (الإحسان ٤/٤٩٩ (١٦٢٠) من طريق محمد بن عبيد بن حساب، وأخرجه الطبراني في الكبير (١٣، ١٤ ص ٢٢٤ (١٤٨٥١)) من طريق عارم، كلهم جميعاً عن: (يونس بن حبيب، وسليمان بن حرب، وصالح بن عبد الله، وأحمد بن عبدة، ومسدد، ومحمد بن عبيد بن حساب، وأبو كامل الجحدري، وعارم)، ورواه عن حماد بن زيد، عن حبيب المعلم، عن عطاء عن عبد الله بن الزبير. ذاك حديث حبيب المعلم عن عطاء^(٥).

٢- وأما حديث الربيع بن صبيح عن عطاء: فرواه أبو داود الطيالسي ٧٠٧/٢ (١٤٦٤)، قال حدثنا الربيع بن صبيح، وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٤١٤٣) من طريق أبي داود به، وأخرجه مكرم بن أحمد البزاز^(٦) في فوائده (٤٤)، وأخرجه من طريقه أبو اليمن ابن عساكر^(٧) في تحاف الزائر وإطراف المقيم للسائر ص ٣٨، كلاهما من طريق شبابة بن سوار، عن الربيع بن صبيح، قال: سمعت عطاء بن أبي رباح يحدث عن عبد الله بن الزبير قال: قال رسول الله ﷺ: صلاة في مسجدي أفضل من ألف صلاة في غيره إلا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام تعدل مائة ألف».

- دراسة إسناده والحكم عليه:

هذا الحديث - كما تقدم - رواه جماعة من الثقات عن حماد بن زيد منهم:

- ١- يونس بن محمد المؤدب، وهو ثقة ثبت^(٨)، رواه الإمام أحمد عنه، عن حماد بن زيد.
- ٢- أحمد بن عبدة الضبي، وهو حجة^(٩)، وقيل عنه: «ثقة رمي بالنصب»^(١٠)، رواه البزار عنه، عن حماد بن زيد.
- ٣- سليمان بن حرب الواشحي وهو: ثقة إمام حافظ، قال أبو حاتم: إمام من الأئمة^(١١)، رواه الحارث بن أبي أسامة، وعبد بن حميد، عنه عن حماد بن زيد.
- ٤- محمد بن عبيد بن حساب وهو: ثقة^(١٢). رواه ابن حبان عن الحسن بن سفيان النسوي وهو ثقة حافظ^(١٣)، عنه عن حماد بن زيد، ورواه غيرهم كما تقدم عن حماد بن زيد عن حبيب المعلم عن عطاء عن ابن الزبير به.

فأما حماد بن زيد فهو أحد الأعلام، ثقة ثبت فقيه^(١٤)، وأما حبيب المعلم أبو محمد البصري، فقال أحمد: ما أصح حديث حبيب وأقربه ثقة^(١٥)، وكذا وثقه ابن معين، وأبو زرعة، وقال عمرو بن علي: كان يحيى لا يحدث عنه^(١٦)، وكان عبد الرحمن يحدث عنه، وقال النسائي: ليس بالقوي، وعلم عليه الذهبي في الميزان: «صح»، وقال في الكاشف: وكذا ابن حجر في التقريب: «صدوق»^(١٧)، كذا قالوا في الكاشف، والتقريب، وقالوا غير ذلك أيضاً. قال الذهبي في موضع آخر: ثقة حجة، وكان يحيى بن القطان لا يحدث عنه^(١٨).

وقال الذهبي أيضاً في موضع: «ثقة كان يحيى القطان لا يحدث عنه، قال أحمد: هو وحسين المعلم في حديثهما اضطراب»^(١٩).

وقال ابن حجر في هدي الساري: «متفق على توثيقه، لكن تعنت فيه النسائي»^(٢٠). وتعنته هذا الذي أشار إليه أنه قال: ليس بالقوي».

وبالنظر في مجموع ما تقدم، ثم بالنظر فيما قاله الذهبي، وابن حجر عن حبيب المعلم، يتبين أن قولهما في الكاشف والتقريب «صدوق» قصور في حقه، وأنه أعلى من ذلك مرتبة، كيف وقد وثقه ابن معين، وأبو زرعة.

تنبيه: وقع كلام الإمام أحمد في غير نسخة من المطبوع من التهذيب هكذا (ما أحتج بحديثه) إضافة لقوله (ثقة) فرجعت لأصله تهذيب الكمال فإذا فيه: «ما أصح حديثه»، وسبب هذا التصحيف: الاختصار، فإن كلامه في العلل - كما تقدم - غير محتمل لهذا التأويل، «ما أصح حديث حبيب وأقر به؛ ثقة»^(٢١).

وأما عطاء بن أبي رباح المكي، فهو كما قال ابن حبان: كان من سادات التابعين فقهها، وعلمها، وورعها، وفضلها، لم يكن له فراش إلا المسجد الحرام^(٢٢). وقال الذهبي: «ثبت رضي حجة إمام كبير الشأن»^(٢٣). وقال ابن حجر: «ثقة فقيه فاضل لكنه كثير الإرسال»^(٢٤). هذا حديث حبيب المعلم عن عطاء، وهو إسناد صحيح كما ترى، وقد تابع حبيباً - كما تقدم: الربيع بن صبيح، وهو البصري السعدي - قال ابن معين في رواية: «ثقة»^(٢٥)، وفي أخرى: «ليس به بأس»، وكأنه لم يطره^(٢٦)، وقال مرة: «ضعيف الحديث»^(٢٧). وقال الإمام أحمد بن حنبل: كان معتزلياً، وكان خيراً من عمرو بن عبيد، وقال المروزي عنه: ذكره وتكلم فيه بكلام لين، وقال في رواية الميموني عنه: هو في بدنه رجل صالح^(٢٨) وليس عنده حديث يحتاج إليه فيه، كأنه ضعف أمره، وقال مرة: «ليس له كثير شيء يسنده، له أشياء يرويهها عن عطاء والحسن، مسائل وليس به بأس»^(٢٩). وقال ابن المديني: «صالح وليس بالقوي»^(٣٠). وقال أبو حاتم: «رجل صالح». وقال أبو زرعة: «شيخ صالح صدوق»، وقال عمرو بن علي: «ليس بالقوي»، وقال أيضاً: «كان

ابن مهدي يحدث عنه، وكان يحيى بن سعيد لا يحدث عنه»^(٣١)، وقال يعقوب بن شيبة: «رجل صالح صدوق ثقة ضعيف جدا»^(٣٢)، وقال ابن سعد والنسائي: «ضعيف»^(٣٣)، وقال عفان بن مسلم: «حديث الربيع بن صبيح كلها مقلوبة»^(٣٤)، وقال الشافعي: «كان رجلا غزاء، وإذا مدح الرجل بغير صناعته فقد وهص، يعني دق»^(٣٥). قال ابن عدي: «له أحاديث صالحة مستقيمة، ولم أر له حديثا منكرا جدا، وأرجو أنه لا بأس به وبرواياته»^(٣٦)، وقال الذهبي: «هو عندي كبير الشأن إلا أن النسائي ضعفه»^(٣٧)، وقال في موضع آخر: «كان صدوقا غزاء عابدا، ضعفه النسائي»^(٣٨)، وقوله هذا في الموضوعين يوهم أنه لم يضعفه سوى النسائي، وليس الأمر كذلك كما تقدم واضحا. وقال ابن حجر: «صدوق سيء الحفظ وكان عابدا مجاهدا»^(٣٩).

أقول: وحديثه هذا قد تابع فيه حبيبا المعلم، ومثل الربيع بن صبيح لا شك أنه جيد في المتابعات. والله أعلم.

وقد رواه عن الربيع الإمام أبوداؤد سليمان بن داود الطيالسي الثقة الحافظ^(٤٠)، رواه عنه في مسنده كما تقدم في التخريج.

- الحكم على الحديث:

حديث عبد الله بن الزبير هذا قد صححه جمع من الأئمة، فقد صححه ابن حبان إذ أخرجه في صحيحه، وكذا ابن خزيمة فقد عزاه إليه المنذري في الترغيب والترهيب^(٤١)، مع أن الحافظ ابن حجر قال: «حديث (خز) ليس في سماعنا»^(٤٢).

وقال ابن عبد البر: «هو حديث ثابت لا مطعن فيه لأحد إلا لمتعسف، لا يعرج على قوله في حبيب المعلم...»، ثم قال ابن عبد البر بعد أن حكى عن الأئمة توثيق حبيب: «وسائر الإسناد أئمة ثقات أثبات». وقال أيضا: «ولم يرو عن النبي ﷺ من وجه قوي ولا ضعيف ما يعارض هذا الحديث، ولا عن أحد من الصحابة ﷺ»^(٤٣).

قال المنذري (ت ٦٥٦هـ): «رواه أحمد وابن خزيمة وابن حبان في صحيحه والبخاري... وإسناده صحيح أيضا»^(٤٤). قال الإمام القرطبي المفسر (ت ٦٧١) عند قوله تعالى وهو

يحكي قول إبراهيم الخليل ﷺ. ﴿رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بُوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ رَبَّنَا لِيُقِيمُوا الصَّلَاةَ فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ وَارْزُقْهُمْ مِنَ الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ﴾^(٤٥) تضمنت هذه الآية: أن الصلاة بمكة أفضل من الصلاة بغيرها...، وقد اختلف العلماء هل الصلاة بمكة أفضل؟ أو في مسجد النبي ﷺ؟ فذهب عامة أهل الأثر إلى أن الصلاة في المسجد الحرام أفضل من الصلاة في مسجد الرسول ﷺ، واحتجوا بحديث عبد الله بن الزبير... إلى أن قال: فالحديث صحيح، وهو الحجة عند التنازع والاختلاف^(٤٦)، وقال ابن القيم (ت ٧٥١هـ): وثبت عن النبي ﷺ: أن الصلاة في المسجد الحرام بمائة ألف صلاة... ثم ذكر حديث ابن الزبير هذا^(٤٧)، ونقل ابن الملقن (ت ٨٠٤هـ) في تحفة المحتاج قول ابن عبد البر: «هذا حديث ثابت لا مطعن لأحد فيه مقرا له ولم يتعقبه»^(٤٨)، وأما في البدر المنير فقال: «إسناده صحيح»^(٤٩)، وقال الهيثمي (ت ٨٠٧هـ): «رواه أحمد والبخاري... والطبراني في الكبير... ورجال أحمد والبخاري: رجال الصحيح»^(٥٠)، وقال ابن عبد الهادي: «إسناده على شرط الشيخين»^(٥١)، وقال الشيخ الألباني: صحيح على شرط الشيخين»^(٥٢).

وأما الحافظ البزار فقد قال: «هذا الحديث قد روي عن عطاء واختلف على عطاء فيه، ولا نعلم أحدا قال: فإنه يزيد عليه مائة إلا ابن الزبير». ثم قال: «وقد تابع حبيب المعلم الربيع بن صبيح، فرواه عن عطاء عن ابن الزبير»^(٥٣).

- متابعة أخرى:

هذا الحديث - كما تقدم - رواه عطاء عن ابن الزبير، ورواه عن عطاء: حبيب المعلم والربيع بن صبيح كما تقدم، وتابعهما خلاد بن عطاء، عن عطاء به مختصراً بلفظ: «فضل المسجد الحرام على مسجدي مائة صلاة»، وأخرجه الطبراني في الكبير (٢٢٦/١٤) (١٤٨٥٢) مختصراً، ولفظه قال: قال رسول الله ﷺ: «فضل المسجد الحرام على مسجدي مائة صلاة». وخلاد هذا هو: ابن عطاء بن أبي رباح مولى قريش مكّي، قال العقيلي: «حدثنا آدم بن موسى قال: سمعت البخاري قال: خلاد بن عطاء مولى قريش منكر الحديث، ولم يصح حديثه»^(٥٤).

كذا رأيت في الضعفاء للعقيلي عن البخاري، وفي الميزان: قال البخاري: «منكر الحديث»^(٥٥) ونقله الحافظ في لسان الميزان ثم قال: «ذكره العقيلي في الضعفاء فقال: خلاد بن عطاء قال البخاري: لم يصح حديثه»^(٥٦). كذا وجدته في هذه المصادر، والذي في التاريخ الكبير للبخاري: «روى عنه يمان؛ ويمن منكر الحديث». فالله أعلم.

- اختلاف:

هذا الحديث - كما تقدم - رواه عطاء عن عبد الله الزبير عن النبي ﷺ مرفوعاً، هكذا روي من غير وجه عن عطاء، عن ابن الزبير، به مرفوعاً، وقد روي عن عطاء، عن ابن الزبير، موقوفاً عليه من طريق ابن جريج، وسليمان بن عتيق، وحجاج.

أما حديث ابن جريج فأخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٢٩/٤)، وفي التاريخ الأوسط (١٠٠٩) قال: «حدثني إسحاق بن نصر، قال حدثنا عبد الرزاق قال أخبرنا ابن جريج، سمع عطاء وسليمان بن عتيق، سمعاً^(٥٧) ابن الزبير^(٥٨) قوله: «ولم يسق منته» وكان قد أخرجه من طريق سليمان بن عتيق عن ابن الزبير سمع عمر يقول: «صلاة في المسجد الحرام خير من مائة صلاة فيما سواه»، وقد أخرجه الفاكهي في أخبار مكة (٩٧/٢) (١٢٢٠) من طريق ابن جريج قال: أخبرني عطاء، أنه سمع ابن الزبير ﷺ يقول على المنبر: صلاة في المسجد الحرام خير من ألف صلاة فيما سواه من المساجد». قال قلت: لم يسم مسجد المدينة، قال فخيّل إليّ أنه إنما يريد مسجد المدينة. قال ابن جريج: وأخبرني سليمان بن عتيق، مثل خبر عطاء هذا، قال: ثم يشير ابن الزبير ﷺ إلى المدينة «أ- هـ من أخبار مكة، وإسناد البخاري الذي أخرج به الحديث موقوفاً حسناً، لكن البخاري بعد أن أخرجه موقوفاً - كما تقدم أنفاً -، أخرج عقيبه حديث حبيب المعلم، عن عطاء مرفوعاً، وكأنه - والله أعلم - يشير إلى ترجيح المرفوع. أخرجه ابن عبد البر في التمهيد (١٩/٦) من طريق سفيان بن عيينة عن زياد بن سعد، عن ابن عتيق، قال: سمعت ابن الزبير قال: سمعت عمر يقول: «صلاة في المسجد الحرام خير من مائة ألف صلاة فيما سواه» يعني: من المساجد إلا مسجد رسول الله ﷺ. كذا في التمهيد، وكأن قوله: يعني... إلى آخره من كلام ابن عبد البر، أو غيره. والله أعلم، وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (١٢٧/٣)، وقال في

آخره: «قال سفيان: فيرون أن الصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا مسجد الرسول ﷺ فإنما فضله عليه بمائة صلاة»^(٥٩).

هكذا روي موقوفاً على ابن الزبير، وعن عمر رضي الله عنه.

ومثل هذا لا يعمل به حديث عطاء الذي روي من غير وجه عنه مرفوعاً، بل الموقوف هنا عاضد للمرفوع؛ لكونه مما لا يقال بمحض الرأي فله حكم الرفع. والله أعلم.

ثم رأيت الحافظ ابن عبد البر قد قال: «الحديث محفوظ عن ابن الزبير على وجهين: طائفة توفقه عليه فتجعله من قوله، وطائفة ترفعه عنه عن النبي ﷺ بمعنى واحد، أن الصلاة في المسجد الحرام أفضل من الصلاة في مسجد النبي ﷺ بمائة ضعف، هكذا رواه عطاء بن أبي رباح عن عبد الله بن الزبير، واختلف في رفعه عن عطاء... ومن رفعه عنه عن النبي ﷺ أحفظ وأثبت من جهة النقل، وهو أيضاً صحيح في النظر؛ لأن مثله لا يدرك بالرأي، ولا بد فيه من التوقيف، فلهذا قلنا إن من رفعه أولى، مع شهادة أئمة الحديث للذي رفعه بالحفظ والثقة»^(٦٠)، ثم قال ابن عبد البر: «وقد روي عن النبي ﷺ في هذا الباب ما يقطع الخلاف ويحسم التنزع، ولكن الحديث لم يقمه ولا جوده إلا حبيب المعلم عن عطاء، أقام إسناده وجود لفظه، فأتى بالمعروف في الصلاة في المسجد الحرام بأنها مائة ألف صلاة وفي مسجد النبي ﷺ بألف صلاة...»^(٦١)، ورواه حجاج بن أرطاة عن عطاء فاضطرب فيه، ورواه مرة عن عطاء عن ابن الزبير مرفوعاً، ورواه أخرى عن عطاء عن ابن الزبير قوله.

أما الوجه المرفوع فرواه الفاكهي في أخبار مكة (٨١/٢) (١١٨٢) عن حسين بن حسن السلمي، أنا هشيم بن بشير، عن حجاج بن أرطاة عن عطاء بن أبي رباح عن عبد الله بن الزبير رضي الله عنه قال: إن رسول الله ﷺ قال: «صلاة في المسجد الحرام أفضل من كل صلاة فيما سواه من المساجد بمائة ضعف». وهذا إسناد جيد إلى حجاج الحسين بن الحسن السلمي، قال أبو حاتم: «صدوق»، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي: «ثقة»، وقال ابن حجر: «صدوق»^(٦٢). وأما الوجه الآخر الذي رواه حجاج موقوفاً على ابن الزبير، فرواه المحاملي في الأمالي رواية ابن يحيى البيهقي ص ٢٨٨ (٢٩٥) عن محمود بن

خداش، ثنا هشيم عن حجاج عن عطاء عن عبد الله بن الزبير رضي الله عنه قال: «إن صلاة في المسجد الأقصى بخمسين ألف صلاة وصلاة في مسجدي بخمسين ألف صلاة وصلاة في المسجد الحرام بمائة ألف صلاة». وهذا أيضا إسناد جيد إلى حجاج، محمود بن خداش، وثقه ابن معين وقال الذهبي: «ثقة»، وقال ابن حجر: «صدوق»^(٦٣). فيظهر أن هذا الاضطراب هو من حجاج بن أرطاة نفسه، فإنه وإن كان صدوقا إلا أنه كثير الخطأ والتدليس»^(٦٤). وأخرج هذا الوجه أيضا ابن عبد البر في التمهيد (٢٣/٦) من طريق هشيم، عن الحجاج عن عطاء عن عبد الله بن الزبير قال: «الصلاة في المسجد الحرام تفضل على مسجد النبي صلى الله عليه وسلم بمائة ضعف، قال عطاء: فنظرنا في ذلك فإذا هي تفضل على سائر المساجد بمائة ألف ضعف».

ورواه الحميدي في مسنده (٩٤١) قال حدثنا سفيان قال: ثنا زياد بن سعد قال أخبرني سليمان بن عتيق، قال سمعت ابن الزبير على المنبر يقول: «صلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة فيما سواه من المساجد، قال الحميدي: قال سفيان: فيرون أن الصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم فإنما فضله عليه بمائة صلاة».

وهذا إسناد قوي إلى سفيان بن عيينة، وكأن هذا المعنى شائع ذائع في عصره رضي الله عنه يشير إلى هذا قوله: «فيرون».

وقد روى الحديث عن عطاء عن جابر بن عبد الله، وسيأتي الكلام عنه في حديث جابر رضي الله عنه، وروي عن غير عطاء عن ابن الزبير موقوفا أيضا، ورواه الحميدي في مسنده (٤٢٠/٢) (٩٤١) قال: ثنا سفيان قال: ثنا زياد بن سعد قال: أخبرني سليمان بن عتيق، قال: سمعت ابن الزبير يقول: «صلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة فيما سواه من المساجد». قال الحميدي: قال سفيان «فيرون أن الصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم فإنما فضله عليه بمائة صلاة». أ-هـ.

وأخرجه من طريق الحميدي الطحاوي في شرح معاني الآثار (١٢٧/٣)، وفي مشكل الآثار (٦١/٢)، وهذه الرواية الموقوفة إسنادها مسلسل بالأئمة، سوى سليمان بن عتيق، وهو صدوق، فهو إسناد حسن موقوف. لكن هنا أمران:

أولهما: أشار سفيان وهو: ابن عينية إلى أن رواه لم يضبط متنه حيث قال: «مائة صلاة» قال سفيان: «فيرون أن الصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا مسجد رسول ﷺ فإنما فضله عليه بمائة صلاة»، وعليه فيحتمل أن رواه لم يضبط إسناده أيضاً، أو تميم رفعه فوفقة على ابن الزبير.

الثاني: أن ثبوت مثل هذا موقوفا لا يُعل المرفوع - كما تقدم-، بل هو عاضد لرفعه، فهو وإن لم يكن مرفوعاً صراحة فهو مرفوع حكماً؛ لأن مثل هذا التحديد في مضاعفة الأجر مما ليس للرأي والاجتهاد فيه مجال. والله أعلم.

ومما يزيد احتمال أن راوي الحديث لم يضبطه أنه رواه مرة فقال: «عن ابن الزبير عن عمر موقوفاً عليه، وقال في متنه: صلاة في المسجد الحرام أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا مسجد رسول الله ﷺ فإنما فضلت عليه بمائة صلاة». رواه الفاكهي في أخبار مكة (٨٩/٢) (١١٩٩) قال: «حدثنا محمد بن أبي عمر قال: حدثنا سفيان عن زياد بن سعد عن سليمان بن عتيق قال: سمعت ابن الزبير يقول: سمعت عمر بن الخطاب ﷺ يقول فذكره»، وكلام سفيان بن عيينة المنقول عنه أننا يصدق على هذا الوجه أيضاً، هذا إن سلم من شيخ الفاكهي، محمد بن يحيى بن أبي عمر، فإنه وإن كان صدوقاً إلا أن فيه غفلة كما قال أبو حاتم^(٦٥)، وقد روي الحديث من وجه آخر عن سفيان بن عيينة عن زياد بن سعد عن سليمان بن عتيق سمع ابن الزبير قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «صلاة في المسجد الحرام أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد». أخرجه الطبراني في الكبير (١٢٣/١٣) كذا، والرواية المشهورة: «صلاة في مسجدي أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد».

المبحث الثالث: حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه:

عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ وَصَلَاةٌ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَفْضَلُ مِنْ مِائَةِ أَلْفِ صَلَاةٍ». زاد في رواية فيما سواه.

حديث جابر هذا: رواه عبيد الله عمرو الرقي، عن عبد الكريم بن مالك، عن عطاء عن جابر رضي الله عنه مرفوعاً، ورواه أحمد في المسند (٣٤٣/٣) (١٤٧٥٠) قال: حدثنا حسين يعني: ابن محمد، وعبد الجبار بن محمد الخطابي، ورواه أحمد أيضاً (٣٩٧/٣) (١٥٣٤٤) قال: حدثنا أحمد بن عبد الملك وهو: ابن واقد الحراني، ورواه البخاري في التاريخ الأوسط (٢٣٧/٣)، وكذا في التاريخ الكبير (٢٩/٤) عن يحيى بن يوسف، وأخرجه ابن ماجه (٤٥١/١) (١٤٠٦) من طريق زكريا بن عدي وهو: الكوفي، وأخرجه ابن الأعرابي في المعجم (٧٤٥/٢) (١٥١٠) من طريق سليمان بن عبد الله الرقي، وأخرجه ابن المنذر في الأوسط (٥/٨) من طريق عبد الله بن مروان، وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (١٢٧/٣) (٤٨٠٢) وفي مشكل الآثار (٦٢/٢) (٥٩٩) من طريق علي بن معبد وهو: ابن شداد الرقي، وأخرجه ابن عبد البر في التمهيد (٢٧/٦) من طريق حكيم بن سيف، وأخرجه ابن الجوزي في التحقيق في مسائل الخلاف (١٤٢/٢) (١٢٩٤) من طريق النقاش، ثنا أحمد بن فياض، ثنا أبو محمد أخو الإمام^(٦٦)، كلهم جميعاً عن حسين بن محمد، وعبد الجبار بن محمد الخطابي، وأحمد بن عبد الملك، ويحيى بن يوسف، وزكريا بن عدي، وسليمان بن عبد الله الرقي، وعبد الله بن مروان، وعلي بن معبد، وحكيم بن يوسف، عن عبيد الله بن عمرو الرقي عن عبد الكريم وورد اسم أبيه في روايتي ابن المنذر والطحاوي هكذا: ابن مالك وهو: الجزري، عن عطاء به.

وهذا إسناد ظاهره الصحة، عبد الكريم بن مالك الجزري ثقة متقن^(٦٧). قال أحمد بن حنبل وابن معين وعلي بن المديني: «ثقة ثبت»، ووثقه أيضاً أبو حاتم وأبو زرعة وغيرهم^(٦٨)، وسيأتي عنه مزيد بيان إن شاء الله.

- الراوي عنه:

عبيد الله بن عمرو الرقي: وثقه ابن معين والنسائي، وقال أبو حاتم: «صالح الحديث ثقة صدوق لا أعرف له حديثاً منكراً»، وقال ابن سعد: «كان ثقة صدوقاً كثير الحديث وربما أخطأ وكان أحفظ من روى عن عبد الكريم الجزري»، وقال ابن حجر: «ثقة فقيه ربما وهم»^(٦٩). وقد صحح حديث جابر هذا جمع من العلماء. قال ابن عبد البر: «نقلته ثقات كلهم»^(٧٠). وقال ابن الملقن: «أخرجه أحمد في المسند بإسناد صحيح»^(٧١). وقال البوصيري: «هذا إسناد صحيح رجاله ثقات»^(٧٢). وقال شرف الدين الدمياطي: «رواه أحمد وابن ماجه بإسناد صحيح»^(٧٣). وقال المنذري (ت ٦٥٦هـ): «رواه أحمد وابن ماجه بإسنادين صحيحين»، وتعقبه الألباني في قوله: (بإسنادين) فقال: «كذا قال وهو موهم أن له طريقين عن جابر وليس كذلك، فلو قال بإسناد صحيح كما عليه العمل لكان أصح في التعبير وأبعد عن الإيهام»^(٧٤).

وقال ابن عبد الهادي (ت ٧٤٤هـ) هو: «في مسند الإمام أحمد بإسناد صحيح»^(٧٥).

وقال العجلوني (ت ١١٦٢): «البيهقي بسند حسن»^(٧٦)، وقال الألباني عن روايتي ابن ماجه وأحمد: «هذا سند صحيح على شرط الشيخين»^(٧٧).

- علة في الحديث:

تقدم آنفاً تصحيح هذا الحديث، أو تحسينه عن جمع من الأئمة، لكن قد جزم الإمام أبو عبدالله البخاري بعله في الحديث، قال في التاريخ الكبير (٢٩/٤) وقال يحيى بن يوسف^(٧٨): «ولا يصح فيه جابر» وهو ظاهر أن الإمام البخاري إنما جعل هذا القدر من الحديث وهو روايته عن جابر؛ لأن المعروف عن عطاء روايته عن غير جابر رضي الله عنه كما تقدم، ولا يعني البخاري بقوله: «ولا يصح» أصل الحديث، وهذا بين ظاهر من قوله: «ولا يصح فيه جابر». قال الحافظ ابن حجر: «إسناده صحيح إلا أنه اختلف فيه على عطاء»^(٧٩)، وقد أشار الحافظ

ابن عبد البر إلى هذا الاختلاف على عطاء فقال: «وقد روي من حديث جابر عن النبي ﷺ مثل حديث ابن الزبير سواء، ثم رواه ابن عبد البر بسنده من طريق حكيم بن سيف، عن عبيد الله بن عمرو به ثم قال: وحكيم بن سيف هذا، شيخ من أهل الرقة، وقد روى عنه أبو زرعة الرازي وغيره، وأخذ عنه ابن وضاح وهو عندهم شيخ صدوق لا بأس به فإن كان حفظ فهما حديثان وإلا فالقول قول حبيب المعلم على ما ذكرنا»^(٨٠)، أي: عن عطاء عن ابن الزبير لا عن جابر ﷺ.

وقال ابن عبد البر أيضاً: «وجائز أن يكون عند عطاء في ذلك عن جابر، وعبد الله بن الزبير، فيكونان حديثين، وعلى ذلك يحملة أهل الفقه في الحديث»^(٨١)، ونقل الحافظ ابن حجر كلامه هذا ثم قال: «ويؤيده أن عطاء إمام واسع الرواية، معروف بالرواية عن جابر، وابن الزبير»^(٨٢).

وهذا الكلام محتمل وله حظ من النظر لولا ما جزم به أمير المؤمنين في الحديث، أبو عبد الله البخاري، من أن الحديث لا يصح فيه جابر، وهو الراجح بلا ريب، ويمكن الاعتذار عن الأئمة الذين صححوا أو حسنوا الحديث بأنهم -أو بعضهم- لمح أصل الحديث ومنتنه، لا خصوص رواية جابر ﷺ والله أعلم.

وعلى ما جزم به البخاري، فما وجه إعلاله للحديث ومن أين دخل الوهم فيه؟ مع أن ظاهر سنده

الصحة؟ يظهر ذلك -والله أعلم- من وجهين:

أولهما: أنه مع كثرة أصحاب عطاء، فلم أجد من رواه عنه على هذا الوجه سوى عبيد الله بن عمرو الرقي، عن عبد الكريم الجزري.

الثاني: هو أن الحديث معروف من طرق عدة عن عطاء، عن عبد الله الزبير ﷺ كما تقدم في الحديث السابق، ولا يبعد دخول الوهم على رواية فقال: عن عطاء عن جابر مخالفاً بذلك عامة من رواه عن عطاء ولأجل هذا قال البخاري -كما تقدم- «ولا يصح فيه جابر».

وينحصر احتمال مصدر الوهم على ما ذهب إليه البخاري في هذا الاسناد في أحد رجلين:

الأول: عبيد الله بن عمرو الرقي، وهو وإن قيل عنه - كما تقدم - ربما أخطأ، أو ربما وهم، إلا أنه مقدم في شيخه هنا عبد الكريم بن مالك الجزري، كما قال ابن سعد: «كان أحفظ من روى عن عبد الكريم الجزري» - كما تقدم -.

الثاني: عبد الكريم بن مالك الجزري، وهو كما تقدم ثقة متقن، إلا أن في حديثه عن عطاء شيئاً، كما جاء عن ابن معين.

قال ابن عدي في الكامل: حدثنا عبد الملك، حدثنا عباس، سمعت يحيى يقول: «أحاديث عبد الكريم عن عطاء رديئة»^(٨٣). فإذا جمعت قول ابن معين هذا: «أحاديثه عن عطاء رديئة»، مع قول البخاري: «ولا يصح فيه جابر» علمت أن الوهم فيه هو من عبد الكريم الجزري، فجعله عن عطاء، عن جابر رضي الله عنه، وإنما هو عن ابن الزبير. والله أعلم. فإن قيل: كيف دخل الوهم على عبد الكريم بن مالك في هذا الحديث؟ فالجواب: يحتمل أحد أمرين:

أحدهما: أنه قد دخل عليه الوهم فأراد أن يقول: «عن عطاء، عن ابن الزبير» كما تقدم من وجوه عنه فقال: «عن عطاء، عن جابر»، وإنما هو حديث ابن الزبير.

الثاني: أنه قد روي الحديث من وجه آخر عن عطاء، عن جابر، فركب متن حديث ابن الزبير على إسناد حديث جابر. وحديث جابر المشار إليه هو ما أخرجه أحمد (١٤٩١٩)، وعبد بن حميد كما في المنتخب (١٠٠٩) كلاهما من طريق حماد بن سلمة، عن حبيب المعلم، عن عطاء عن جابر، أن رجلاً قام يوم الفتح فقال: «يا رسول الله إني نذرت إن فتح الله مكة أن أصلي في بيت المقدس ركعتين، قال صل هاهنا، ثم أعاد عليه، فقال: شأنك إذا». أ.هـ، وليس فيه ذكر مضاعفة الصلاة في المسجد الحرام، ولا يصح أن يقول قائل: إن هذا الوجه في الحديث (عن جابر) يصلح أن يكون شاهداً لحديث ابن

الزبير؛ لأن الخطأ لا يكون شاهداً، وإذا آل أمر حديث جابر إلى حديث ابن الزبير، أو كان متنه مختلفاً عن جابر رضي الله عنه، فلا يصلح أن يكون شاهداً لحديث ابن الزبير. والله أعلم.

وروى حديث جابر من وجه آخر أخرجه ابن عدي في الكامل (٥٢/٩) من طريق يحيى بن أبي حية، وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٤٨٦/٣) (٣٨٤٨) من طريق إبراهيم بن أبي حية (وفي بعض النسخ ابن أبي يحيى) كلاهما عن عثمان بن الأسود، عن مجاهد، عن جابر قال: قال النبي ﷺ: «الصلاة في المسجد الحرام مائة ألف صلاة والصلاة في مسجدي ألف صلاة والصلاة في مسجد بيت المقدس خمسمائة صلاة».

قال ابن حجر: «رواه ابن عدي... وإسناده ضعيف»^(٨٤).

وفي النفس شيء! من رواية هذا الحديث من الوجهين عن ابني أبي حية -يحيى وإبراهيم-، وعلى فرض أن الوجهين محفوظان فهو ضعيف، يحيى بن أبي حية الكلبي أبو خباب ضعفه لكثرة تدليس^(٨٥)، وإبراهيم بن أبي حية ويقال: ابن أبي يحيى المكي، قال البخاري: «منكر الحديث»، وقال الدار قطني: «متروك»^(٨٦).

وروي الحديث عن عطاء مرسلًا وسيأتي. وروى أيضا من طريق حبيب المعلم، عن عطاء، عن جابر، وفيه قصة، وليس فيه ذكر مضاعفة الصلاة وسيأتي. وقد ذكر الإمام الدارقطني في العلل أوجهها من الاختلاف في هذا الحديث^(٨٧) على عطاء فقال: «ورواه عطاء بن أبي رباح، واختلف عنه فرواه ابن المبارك، عن ابن جريج عن عطاء، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، وعائشة. وكذلك قال أبو مريم عن عطاء. ورواه الزنجي ابن خالد^(٨٨)، عن ابن جريج، عن عطاء، عن عبد الله بن الزبير، عن النبي ﷺ، وكذلك قال حبيب بن المعلم، والمثنى بن الصباح والربيع بن صبيح، عن عطاء، عن ابن الزبير^(٨٩). ورواه ابن أبي ليلى، عن عطاء، عن أبي هريرة. وقال عبد الكريم الجزري: عن عطاء عن جابر. وروي عن أبي إسحاق السبيعي، عن عطاء بن أبي رباح مرسلًا^(٩٠)».

ويظهر من هذا العرض أن من أكثر الوجوه رواية عن عطاء وأوثقها هو روايته الحديث عن عبد الله بن الزبير، فقد رواه أربعة من الموثقين، عن عطاء، عن ابن الزبير.

وساق البزار أوجها من هذا الاختلاف فقال: «هذا الحديث قد روي عن عطاء، واختلف على عطاء فيه ولا نعلم أحداً قال: «فإنه يزيد عليه مائة»، إلا ابن الزبير وقد تابع حبيب المعلم الربيع بن صبيح، فرواه عن عطاء، عن ابن الزبير. وروى هذا الحديث عبد الملك بن أبي سليمان، عن عطاء، عن ابن عمر. ورواه ابن جريج، عن عطاء، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، أو عائشة.

ورواه ابن أبي ليلي، عن عطاء، عن أبي هريرة^(٩١). أ-هـ، وليس في هذه الوجوه ما يقدح - والله أعلم - في رواية من رواه عن عطاء، عن ابن الزبير كما تقدم بيانه. والله أعلم.

المبحث الرابع: حديث أبي الدرداء رضي الله عنه:

عن أبي الدرداء رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «فضل الصلاة في المسجد الحرام على غيره مائة ألف صلاة، وفي مسجدي ألف صلاة، وفي مسجد بيت المقدس خمس مائة صلاة». رواه البزار (٤١٤٢) عن إبراهيم بن حميد، وأخرجه من طريق البزار ابن عبد البر في التمهيد (٣٠/٦)، وأخرجه الطحاوي في مشكل الآثار (٦٠٩) من طريق أبي الحسن الرازي، وأخرجه ابن عدي في الكامل (٤/٤٥٣) ومن طريقه البيهقي في شعب الإيمان (٣٨٤٥)، كلاهما من طريق محمد بن هارون بن حميد، وأخرجه البيهقي أيضاً في شعب الإيمان (٣٨٤٥) من طريق محمد بن إسحاق الصغاني^(٩٢)

كلهم (إبراهيم بن حميد، وأبو الحسن الرازي، ومحمد بن هارون بن حميد، ومحمد بن إسحاق الصغاني) عن محمد بن يزيد بن شداد أبي جعفر الأدمي، عن سعيد بن بشير، عن إسماعيل بن عبيد الله وهو ابن أبي المهاجر القرشي المخزومي، عن أم الدرداء -وهي الصغرى-، عن أبي الدرداء رضي الله عنه.

وهذا إسناد جيد؛ لأن محمد بن يزيد بن شداد أبو جعفر الأدمي الخراز^(٩٣) وثقة النسائي والدارقطني وغيرهما، وقال الذهبي وابن حجر: «ثقة»، زاد ابن حجر: «عابد»^(٩٤).

وسعيد بن بشير وهو الأزدي، بصري، نزل دمشق، تكلم فيه جماعة، وأثنى عليه آخرون، وارتضى الذهبي قول البخاري: «يتكلمون في حفظه وهو محتمل»، وقال دحيم: «ثقة كان مشيختنا يوثقونه» أ-هـ. وقال أبو حاتم وأبو زرعة: «محلّه الصدق».

وقال أبو بكر البزار: «هو عندنا صالح، ليس به بأس»، وقال ابن عدي: «لا أرى بما يروى عن سعيد بن بشير بأساً، ولعله يهمل في الشيء بعد الشيء ويغلط، والغالب على حديثه الاستقامة، والغالب عليه الصدق» أ-هـ^(٩٥). وتكلم غير واحد في روايته عن قتادة، وأما ابن حجر فقال: «ضعيف»^(٩٦).

ويظهر بعد ما سبق أنه لا بأس ما لم يرو ما ينكر عليه.

وإسماعيل بن عبيد الله، وهو ابن أبي المهاجر القرشي المخزومي ثقة^(٩٧). وأم الدرداء زوج أبي الدرداء وهي الصغرى اسمها: هجيمة، وقيل: هجيمة الأوصائية الدمشقية ثقة فقيهة^(٩٨).

وهذا إسناد - كما ترى - جيد لا بأس به، وقد حسنه الإمام أبو بكر البزار؛ حيث قال: «هذا الحديث لا نعلمه يروى عن رسول الله ﷺ من وجه من الوجوه بهذا اللفظ إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، وإسناده حسن»^(٩٩)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٥٨٧٣): «رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ، وَرَجَالُهُ ثِقَاتٌ، وَفِي بَعْضِهِمْ كَلَامٌ، وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ»، وأما الدارقطني فقال: «تفرد به سعيد بن بشير، عن إسماعيل بن عبد الله عنها»^(١٠٠) أي عن أم الدرداء الصغرى، وذكره المنذري في الترغيب والترهيب (٢/٢١٦)، وقال: «رواه الطبراني في الكبير، وابن خزيمة في صحيحه»^(١٠١)، ثم حكى قول البزار «إسناده حسن»، ثم قال المنذري: «كذا قال» وكأنه لم يرتض قوله». وأما ابن حجر فحكى قول البزار في الفتح (٢/٢١٦)، ولم يتعقبه بشيء، وضعفه الألباني في الإرواء (٤/٤٣٤) من هذا الوجه ثم قال: «لكن له شاهد من حديث جابر مرفوعاً نحوه»، وذكره الألباني أيضاً في الثمر المستطاب في فقه السنة والكتاب (١/٥٠٦)، وقال: «وللحديث شواهد: منها عن عبد الله بن الزبير مرفوعاً...».

وذكره الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة (٥٣٥٥) بلفظ: «فضل الصلاة في المسجد الحرام على غيره: مئة ألف صلاة، وفي مسجدي: ألف صلاة، وفي مسجد بيت المقدس: خمس مئة صلاة» ثم قال الألباني: «ضعيف بطرفه الأخير»، أي: المتعلق بالصلاة في المسجد الأقصى.

وقد صححه في صحيح الجامع دون طرفه الأخير (٤٢١١)، وعزاه للبيهقي في شعب الإيمان، وذكره في ضعيف الجامع (٣٥٦٩)، وعزاه للطبراني في الكبير.

وقد روي الحديث من وجه آخر فيه متابعة لسعيد بن بشير، لكنه من وجه ضعيف جداً، أخرجه الفاكهي في أخبار مكة (١١٨٦) من طريق سليم أبو مسلم المكي، عن سعيد بن عبد العزيز، وهو ابن أبي يحيى التنوخي الجمحي، عن إسماعيل بن أبي المهاجر، به وقال في روايته: «صلاة في بيت المقدس أفضل من ألف صلاة فيما سواه»، ولم يذكر مسجد النبي ﷺ. وهذا إسناد ضعيف جداً لا يصلح في الاعتبار.

سليم بن مسلم المكي أبو مسلم الخطاب الخشاب قال أحمد: «لا يساوي حديثه شيئاً»، وقال ابن معين: «جهمي خبيث»، وعنه: «متروك»، وكذا قال النسائي: «متروك»، وقال أبو حاتم: «منكر الحديث، ضعيف الحديث»، وقال الذهبي: «تركوه وأتهمه ابن عدي» (١٠٢).

المبحث الخامس: حديث ابن عمر رضي الله عنهما

عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة في غيره إلا المسجد الحرام فإنه أفضل منه بمائة صلاة». أخرجه ابن عبد البر في التمهيد (٢٩/٦) من طريق أبي معاوية، عن موسى الجهني، عن نافع به، ثم قال ابن عبد البر: «موسى الجهني كوفي ثقة أثنى عليه القطان وأحمد ويحيى وجماعتهم، وروى عنه شعبة والثوري ويحيى بن سعيد» -هـ.

كذا قال الإمام الحافظ ابن عبد البر، والحق أن حديث ابن عمر هذا مروى عن نافع، عنه من طرق كثيرة في صحيح مسلم، وغيره ليس فيها هذه الزيادة فإنه أفضل منه بمائة صلاة^(١٠٣)، وهي زيادة منكرة في حديث ابن عمر بلا شك، لما يلي:

أولاً: لأنه روي من غير وجه عن موسى الجهني ليس فيه هذه الزيادة. أخرجه مسلم (١٣٩٥) من طريق ابن أبي زائدة، عن موسى الجهني عن نافع، عقب حديث عبيد الله بن عمر العمري، عن نافع، ثم قال مسلم في حديث موسى الجهني: «بمثله» أي: بمثل حديث العمري، وليس فيه هذه الزيادة. ورواه عنه أحمد (٥١٥٥) وأخرجه من طريقه: النسائي (٢٧٩٨)، والبخاري (٥٥١١)، وأبو نعيم في المسند المستخرج على صحيح مسلم (٣٢٢١) كلهم من طريق يحيى بن سعيد، عن موسى الجهني به، دون هذه الزيادة، ولم يسق البخاري متنه بل قال بمثله، لمتن سابق. ورواه أيضاً عن موسى الجهني دون الزيادة يحيى بن عبيد، وعبد الله بن نمير، وحديثهما أخرجه أبو نعيم في المستخرج على صحيح مسلم (٣٢٢١)، وليس في حديثهما هذه الزيادة، وخالفهم جميعاً أبو معاوية فرواه عن موسى الجهني به وذكر الزيادة في آخره فقالوا جميعاً: إلا المسجد الحرام، زاد أبو معاوية: «فإنه أفضل منه بمائة صلاة»، وأبو معاوية هذا إن كان هو الضرير محمد بن خازم كما هو الظاهر فإنه: ثقة، أحفظ الناس لحديث الأعمش، لكن قد يهمل في حديث غيره^(١٠٤).

قال الإمام أحمد: «أبو معاوية في غير حديث الأعمش مضطرب لا يحفظها جيداً»^(١٠٥). وعليه فقد تكون هذه الزيادة التي تفرد بها من أوامه والله أعلم.

ثانياً: وقد رواه جماعة أيضاً من غير طريق أبي معاوية، عن موسى الجهني عن نافع به ولم يذكروا هذه الزيادة، فقد رواه عبيد الله بن عمر العمري، وأيوب، وعبد الله بن عمر، وعمر بن محمد العمري كلهم عن نافع به لم يذكروا تلك الزيادة.

أما حديث عبيد الله بن عمر العمري، وأيوب عن نافع، فأخرجه من طريق كل منهما مسلم (١٣٩٥)، وأبو نعيم في المستخرج على صحيح مسلم (٣٢٢٠) و(٣٢٢١)، وأخرج حديث عبيد الله أيضاً: أبو داود الطيالسي (١٩٣٦)، وأحمد (١٦/٢) و (٥٣/٢)، وأبو عوانة في مستخرجه (٩١٦)، والبزار في مسنده (٥٥١٠)، وتمام في الفوائد (١٦٩٤)، وابن ماجه (١٤٠٥)، والبيهقي (٢٤٦/٥).

وأما حديث عبد الله بن عمر^(١٠٦)، عن نافع فأخرجه ابن أبي شيبه في المصنف (٧٥٩٥)، وعبد الرزاق في المصنف (٩١٣٦)، وأحمد (٦٨/٢)^(١٠٧).

وأما حديث عمر بن محمد وهو ابن زيد بن عبد الله بن عمر العمري، فأخرجه البزار في مسنده (٥٥١٢). كلهم عن نافع عن ابن عمر دون قوله: «فإنه أفضل منه بمائة صلاة».

وبعد هذا يتضح بجلاء أن هذه الزيادة منكورة في حديث ابن عمر. والله أعلم.

المبحث السادس: حديث أنس بن مالك رضي الله عنه:

عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله صلى الله وسلم: (صلاة الرجل في بيته بصلاة، وصلاته في مسجد القبائل بخمس وعشرين صلاة، وصلاته في المسجد الذي يجتمع فيه بخمس مائة صلاة، وصلاته في المسجد الأقصى بخمسين ألف صلاة، وصلاته في مسجدي بخمسين ألف صلاة، وصلاته في المسجد الحرام بمائة ألف صلاة). رواه ابن ماجه (١٤١٣) قال: حدثنا هشام بن عمار، قال: حدثنا أبو الخطاب الدمشقي، قال: حدثنا رزيق أبو عبد الله الألهاني^(١٠٨) عن أنس بن مالك به. وأخرجه الطبراني في الأوسط (٧/١١٢) ((٧٠٠٨)) وابن الجوزي في العلل المتناهية (٨٦/٢) (٩٤٦) (٥٧٦/٢) (٤٦)

من طريق هشام بن عمار به. ثم قال الطبراني: «لا يروى هذا الحديث عن أنس إلا بهذا الإسناد، تفرد به هشام بن عمار». وأخرجه ابن الجوزي في العلل المتناهية. وأخرجه الخطيب البغدادي في تلخيص المتشابه في الرسم (٤٨٨/١) من طريق الربيع بن نافع، نا سلمة بن علي أبو الخطاب كان يسكن باللاذقية، عن رزيق بن عبد الله أنه سمع أنس بن مالك. الحديث ثم قال ابن الجوزي: «لا يصح»، قال أبو حاتم ابن حبان: «رزيق ينفرد بالأشياء التي لا تشبه حديث الأثبات، لا يحتج بما ينفرد به».

وإسناد هذا الحديث لا يثبت فيه أبو الخطاب الدمشقي، وورد اسمه في رواية الطبراني: «أبو الخطاب حماد الدمشقي». وورد اسمه في رواية الخطيب: «سلمة بن علي». قال المزي: «فرق غير واحد بينه وبين أبي الخطاب معروف بن عبد الله الخياط...، ثم قال المزي: ذكره ابن عدي في ترجمة معروف الخياط، وهم في ذلك فإنه غيره^(١٠٩)».

وقال ابن حجر: «ومن زعم أنه معروف الخياط فقد وهم»^(١١٠). ثم قال ابن حجر: «مجهول»^(١١١). وشيخه: رزيق أبو عبد الله الألهاني، الحمصي، قال أبو زرعة: «لا بأس به»^(١١٢). وذكره ابن حبان في المجروحين، وقال: «ينفرد بالأشياء التي لا تشبه حديث الأثبات، لا يجوز الاحتجاج بخبره إلا عند الوفاق»، وقال الذهبي: «صدوق»، وقال ابن حجر: «صدوق له أو هام»^(١١٣). وفيه شيخ ابن ماجه: هشام بن عمار بن نصر (مصغر) السلمي الدمشقي الخطيب، قال الإمام أحمد بن حنبل: «طياش خفيف»، وقال الدار قطني: «صدوق كيس»، وقال أبو حاتم: «لما كبر تغير، وكلما دفع إليه قرأه، وكلما لقن تلقن، وكان قديماً أصح، كان يقرأ من كتابه»^(١١٤)، وسئل عنه مرة فقال: «صدوق»^(١١٥)، وقال ابن حجر: «صدوق مقرب، كبر فصار يتلقن، فحديثه القديم أصح»^(١١٦).

وقد ضعف الحديث من هذا الوجه جماعة:

قال ابن ماكولا: «الحديث منكر ورجاله مجهولون»^(١١٧)، فتعقبه ابن رجب فقال: «كذا قال وليس فيهم من يجهل حاله سوى أبي الخطاب هذا»^(١١٨). وضعفه أيضاً ابن الجوزي فقال: «هذا حديث لا يصح»^(١١٩).

وضعه العراقي، والبوصيري، والألباني^(١٢٠)، بل أشار الألباني إلى نكارتة^(١٢١). وذكره ابن حجر مختصراً في التلخيص الحبير وقال: «إسناده ضعيف»^(١٢٢). وروي حديث أنس رضي الله عنه بلفظ مختلف من وجه آخر واه جداً. قال: قال رسول الله ﷺ: «الصلاة في المسجد الحرام مائة ألف صلاة، والصلاة في مسجدي عشرة آلاف صلاة، والصلاة في مسجد الرباطات ألف صلاة». أخرجه ابن مندة في مسند إبراهيم بن أدهم (٣٠)، وأبو نعيم في الحلية (٤٦/٨)، وابن عساکر في تاريخ دمشق (٢٤٦/٢٦)، كلهم من طريق العباس بن حمزة، عن عبد الرحيم بن حبيب، عن داود بن عجلان، عن إبراهيم بن أدهم، عن مقاتل بن حيان، عن أنس رضي الله عنه. قال أبو نعيم: «لم نكتبه إلا من حديث عبد الرحيم، عن داود» اهـ.

وعبد الرحيم بن حبيب هذا، هو أبو محمد بغدادي سكن فارياب، قال عنه ابن حبان: «كان يضع الحديث على الثقات وضعاً... لا تحل الرواية عنه ولا كتابة حديثه إلا للمتبحر في هذه الصناعة، ولعله قد وضع أكثر من خمسمائة حديث على رسول الله ﷺ رواها عن الثقات»^(١٢٣). وقال أبو نعيم: «روى عن ابن عيينة، وبقية الموضوعات»^(١٢٤). وقال الإدريسي: «يقع في أحاديثه بعض المناكير»^(١٢٥).

واكتفى ابن الجوزي في الضعفاء، والمتروكين بما حكاه من جرح ابن حبان^(١٢٦)، وقال الذهبي: «ليس بثقة»، وقال يحيى: «ليس بشيء»، وقال أحمد بن سيار: «لين، حسن الحديث»^(١٢٧). وذكره برهان الدين الحلبي في كشف الحديث عن رمي بوضع الحديث، فالحديث من هذا الوجه واه جداً، بل قال عنه الألباني: «موضوع»^(١٢٨). وأما السيوطي والمنائوي فقالوا: «ضعيف»^(١٢٩)، وتعقب الغماري المناوي فقال: «الحديث موضوع لا ضعيف»، بعد أن أعله بعبد الرحيم بن حبيب المذكور آنفاً^(١٣٠).

وروي الحديث من وجه آخر عن أنس رضي الله عنه، ليس فيه ذكر مضاعفة الصلاة في المسجد الحرام.

عن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام». أخرجه البزار في مسنده (٩٨/١٣) (٦٤٦١)، والطبراني في المعجم الأوسط (١٧٧/٤)، كلاهما من طريق أبي بحر البكرائي، حدثنا عبيد

الله بن أبي زياد القداح قال: حدثني حفص بن عبيد الله بن أنس قال: حدثني أنس بن مالك... فذكره.

قال البزار: «لا نعلم رواه عن حفص إلا عبيد الله، ولا رواه عن عبيد الله إلا أبو بحر البكراوي». وقال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن عبيد الله بن أبي زياد إلا أبو بحر، تفرد به أبو كامل الجحدري».

أبو بحر البكراوي هو: عبد الرحمن بن عثمان، الذي تفرد بهذا الحديث متردد الحال عند النقاد بين الضعف واطراح حديثه، فقد قال الإمام أحمد: «طرح الناس حديثه».

قال البخاري: «لم يتبين لي طرحه»، وقال أبو داود: «تركوا حديثه»، وعن أبي داود: قال أحمد: «لا بأس به»، وقال ابن المديني: «كان يحيى بن سعيد حسن الرأي فيه، ثم قال علي: وأنا لم أحدث عنه»^(١٣١).

وقال ابن عدي: «له أحاديث غرائب عن شعبة وغيره، وهو ممن يكتب حديثه»، وقال ابن حبان: «يروى المقلوبات عن الأثبات، فلا يجوز الاحتجاج به». أ-هـ وقد ضعفه جماعة، بل قال ابن حجر: «وثقه العجلي»، وقال الذهبي في الكاشف: «ضعفه جماعة»، وقال أبو حاتم: «ليس بقوي»، وأما في المغني في الضعفاء فاكتفى بحكاية قول الإمام أحمد طرح الناس حديثه، وقال ابن حجر: «ضعيف»^(١٣٢). وحديث البكراوي هذا الذي تفرد به، وجعله من حديث أنس رضي الله عنه هو بلفظه في البخاري (١١٩٠) ومسلم (٥٠٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. وسنده عند البخاري من طريق زيد بن رباح، وعبيد الله بن أبي عبد الله الأغر، عن أبي عبد الله الأغر، عن أبي هريرة رضي الله عنه. فهل اشتبه على البكراوي وجعله من رواية عبيد الله بن أبي زياد القداح، عن حفص بن عبيد الله بن أنس؟ هذا محتمل وهو مما لا يبعد من مثله.

وخلاصة القول: أن الحديث بجميع الوجوه التي سبق ذكرها لا يثبت من حديث أنس رضي الله عنه، والله أعلم.

المبحث السابع: حديث ابن عباس رضي الله عنهما:

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: من صلى في المسجد الحرام حول بيت الله الحرام في جماعة كتب الله تعالى له خمسا وعشرين مرة مائة ألف صلاة»، قيل له: أو قال له رجل من التابعين: أعن رأيك هذا يا ابن عباس أو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم? قال: لا، بل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. وفي رواية أخرى من طريق زيد العمي عمن حدثه عن ابن عباس رضي الله عنهما: أنه سأله عن قول النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة في المسجد الحرام مائة ألف صلاة، أهى الفريضة في جماعة أو صلاة الرجل وحده في المسجد الحرام، أو غير المسجد الحرام؟ قال: بل هي صلاة الرجل وحده في المسجد الحرام أو في الحرم فإذا صلاها في جماعة فذلك ألف ألف وخمسمائة ألف صلاة فقال الرجل للذي ^(١٣٣) سأله: يا أبا عباس عن رأيك تحدثنا أو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم? قال: بل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحدثك مرة بعد مرة. هذا الحديث بروايته أخرجه الفاكهي في أخبار مكة (٨٦/٢) (١١٨٩ - ١١٩١) من طريق عبد الرحيم بن زيد العمي. قال في الرواية الأولى: «عن أبيه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس»، وقال في الثانية: «عن أبيه عمن حدثه عن ابن عباس».

وعبد الرحيم بن زيد العمي هذا، قال البخاري: «تركوه» ^(١٣٤) وقال أبو حاتم: «منكر الحديث، كان يفسد أباه، يحدث عنه بالطامات»، وقال أبو زرعة: «واه ضعيف الحديث»، وقال الذهبي: «تركوه»، وقال ابن حجر: «متروك، كذبه ابن معين» ^(١٣٥). فحديث ابن عباس على هذا واه جدا.

وقال الغزالي في الإحياء: «وروى ابن عباس، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «صلاة في مسجد المدينة بعشرة آلاف صلاة، وصلاة في المسجد الأقصى بألف صلاة، وصلاة في المسجد الحرام بمائة ألف صلاة...» ^(١٣٦).

قال الحافظ العراقي: «إسناده ضعيف» ^(١٣٧). وعزاه ابن عراق في تنزيه الشريعة بسياق آخر من رواية ابن عباس إلى الديلمي، وقال: «وفيه زيد العمي ضعيف». وعنه ابنه عبد الرحيم متروك، وعنه بشر بن عطية ضعيف».

ثم قال: «على أنه لا يظهر لي الحكم على هذا الحديث بالوضع» ^(١٣٨).

والأصح من هذا ما خرجه مسلم (١٣٩٦) عن ابن عباس، عن ميمونه زوج النبي ﷺ فذكر عنها حديثاً، ثم قالت: «فإني سمعت رسول الله صلى الله ﷺ يقول: «صلاة فيه (أي: في مسجد رسول الله ﷺ) أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا مسجد الكعبة» (١٣٩) اهـ.

المبحث الثامن: حديث أبي هريرة ﷺ:

عن أبي هريرة ﷺ قال: قال: رسول الله ﷺ: «صلاة في مسجدي هذا تعدل ألف صلاة في غيره من المساجد إلا المسجد الحرام، فإنها تزيد عليه مائة صلاة». رواه الفاكهي في أخبار مكة (٩٤/٢) (١٢١٣) عن علي بن المنذر قال: حدثنا ابن فضيل، قال: حدثنا محمد عبيد الله عن عطاء عن أبي هريرة ﷺ فذكره. وهذا إسناد واه جدا لأمرين:

أولهما: أن راويه عن عطاء، محمد بن عبيد الله وهو ابن أبي سليمان العزمي الكوفي متروك^(١٤٠).

والثاني: أنه قد خالف الحفاظ بالزيادة في متنه حيث قال في آخره: «فإنها تزيد عليه مائة صلاة». فقد رواه جمع من الحفاظ عن أبي هريرة ﷺ دون هذه الزيادة منهم: سلمان أبو عبد الله الأغر، وروايته عند البخاري (٤٦٢)، ومسلم (١٣٩٤)، ومنهم: سعيد بن المسيب، وروايته عند مسلم (١٣٩٤)، ومنهم: أبو سلمة بن عبد الرحمن وروايته عند مسلم (١٣٩٤)، ومنهم: عبد الله بن إبراهيم بن قارظ وروايته عند مسلم (١٣٩٤) كلهم رووه عن أبي هريرة في الصحيحين، وغيرهما لم يذكروا هذه الزيادة («فإنها تزيد عليه مائة صلاة»)^(١٤١).

فهي بهذا زيادة منكورة لا تثبت في حديث أبي هريرة ﷺ مع أنه واه جدا؛ لأنه من رواية العزمي وهو متروك كما تقدم آنفاً.

المبحث التاسع: حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه:

أخرجه الفاكهي في أخبار مكة ٩٤/٢ (١٢١٤) فقال: حدثنا علي بن المنذر، قال: ثنا ابن فضيل، قال: ثنا محمد بن عبيد الله، عن عطية، عن أبي سعيد رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم. هكذا ساق الفاكهي سنده إلى هذه الحد ثم قال: «مثل حديث أبي هريرة رضي الله عنه» أ-هـ. ثم أحال متن الحديث إلى متن حديث أبي هريرة. وقد تقدم أنفا ذكر حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند الفاكهي ولفظه: «صلاة في مسجدي هذا تعدل ألف صلاة في غيره من المساجد إلا المسجد الحرام، فإنها تزيد عليه مائة صلاة» أ-هـ وهو يحتمل -غالبا- أنه يقصد الإحالة على أصل متن الحديث، ولا يلزم من ذلك وجود تلك الزيادة التي في حديث أبي هريرة: «فإنها تزيد عليه مائة صلاة». وعلى فرض وجود هذه الزيادة في حديث أبي سعيد فهنا أمران:

الأول: أسنده من هذا الوجه ضعيف جدا؛ لأن محمد عبيد الله هو العزمي وتقدم أنفا أنه متروك.

الثاني: أنه قد روي حديث أبي سعيد من غير وجه، ليس فيه هذه الزيادة المنكرة، قال ودع رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا فقال له: أين تريد؟ قال: أريد بيت المقدس، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: الصلاة في هذا المسجد أفضل يعني من ألف صلاة في غيره إلا المسجد الحرام» هكذا، وليس فيه زيادة «فإنها تزيد عليه مائة صلاة». أخرجه أحمد (٧٧/٣) (١١٧٣٤)، وابن حبان (الإحسان ١٦٢٤) كلاهما من طريق عثمان بن أبي شيبة. وأخرجه ابن حبان أيضا (الإحسان ١٦٢٣) من طريق إسحاق بن إسماعيل الطالقاني، وأخرجه أبو يعلى في مسنده (٣٩٣/٢) (١١٦٥) قال: حدثنا زهير وهو ابن حرب، أبو خيثمة، ثلاثتهم (ابن أبي شيبة والطالقاني وزهير بن حرب)، عن جرير بن عبد الحميد، عن مغيرة بن مقسم، عن إبراهيم النخعي، عن سهم بن منجاب، عن قزعة (وهو ابن يحيى، ويقال: ابن الأسود) البصري، عن أبي سعيد الخدري الحديث. لكن وقع في روايتي ابن حبان (مائة صلاة) بدل قوله: (ألف صلاة)، وهذا إسناد جيد إن سلم من تدليس مغيرة بن مقسم، وإرسال إبراهيم النخعي، وبقية رواه موثقون.

قال الألباني: «هذا إسناد صحيح رجاله كلهم ثقات، رجال الشيخين غير سهم، وهو ثقة من رجال مسلم»^(١٤٢). ثم قال الألباني: «ثم استدركت فقلت: لكن المغيرة مدلس - ولذلك أورده الذهبي في المغني، وقال: إمام ثقة لكن لين أحمد بن حنبل روايته عن إبراهيم فقط... فحديثه والحالة هذه حسن يصلح للشهادة فقط»^(١٤٣).

ويشهد لحديث أبي سعيد هذا بسياق يشير إلى أن القصة واحدة، وفيه التصريح بالرجل الذي أراد أن يودع الرسول الله ﷺ: الحديث التالي:

عن الأرقم بن أبي الأرقم قال: جئت رسول الله ﷺ لأودعه وأردت الخروج إلى بيت المقدس، فقال لي رسول الله ﷺ: أين تريد؟ قلت: أريد بيت المقدس، قال: وما يخرجك إليه، أفي تجارة؟ قلت: لا، ولكني أصلي فيه فقال رسول الله ﷺ: صلاة ههنا خير من ألف صلاة ثم... أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٩٠٧)، والحاكم (٦١٣٠)، والضياء في المختارة (١٣٠٢) كلهم من طريق عطف بن خالد المخزومي، عن عثمان بن عبد الله الأرقم، عن الأرقم به، قال الحاكم: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه». وقد روي حديث الأرقم من وجوه أخرى فيها اختلاف شديد: فأخرجه أحمد في المسند (٤٥٧/٥)، من طريق العطف بن خالد، عن يحيى بن عمران، عن عبد الله بن عثمان بن الأرقم، عن الأرقم. وأخرجه أحمد من وجه آخر (٤٥٧/٥) من طريق العطف، عن يحيى بن عمران، وعبد الله بن عثمان بن أبي الأرقم، عن الأرقم. وأخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٦٠٧) من طريق عطف بن خالد، عن عبد الله بن عثمان بن الأرقم قال: جئت إلى رسول الله ﷺ وذكره من حديثه. وأخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٦٨٨) من طريق عطف بن خالد المخزومي عن عبد الله بن عثمان بن الأرقم، قال: جئت إلى رسول الله ﷺ فذكره من حديثه. وأخرجه الفاكهي في أخبار مكة (١١٨٨) عن عمران بن عثمان بن الأرقم بن أبي الأرقم، عن أبيه، عن جده. ورغم هذا الاختلاف في أسانيده، فقد صححه الحاكم، وكذا الألباني في السلسلة الصحيحة (٢٩٠٢). وفي متنه اختلاف أيضا ففي رواية الإمام أحمد: «فالصلاة هاهنا وأوماً إلى مكة بيده خير من ألف صلاة...». وجاءت رواية الفاكهي مختصرة ليس فيها ذكر القصة.

خلاصة القول: أن هذه القصة التي رواها أبو سعيد، ثم جاءت من رواية الأرقم -على فرض ثبوتها- ليس في شيء منها زيادة: إلا المسجد الحرام، فإنها تزيد عليه مائة صلاة» فهي زيادة منكرة. والله أعلم.

المبحث العاشر: مرسل عطاء بن أبي رباح

عن عطاء بن أبي رباح قال: جاء الشريد إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله إني نذرت إن الله فتح عليك أصلي في بيت المقدس، فقال النبي ﷺ: «هاهنا فصل»، ثم عاد حتى قال مثل مقالته هذه ثلاث مرات، والنبي ﷺ يقول: «هاهنا فصل» ثم قال في الرابعة «اذهب فو الذي نفسي بيده لو صليت ها هنا لأجزأ عنك، ثم قال: «صلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة ألف صلاة». رواه عبد الرزاق في المصنف (١٥٨٩١) عن إبراهيم بن يزيد، عن عطاء بن أبي رباح، قال جاء الشريد... فذكره. هذا الإسناد مع كونه مرسل فهو واه جدا، وإبراهيم بن يزيد هو الأموي الخوزي، قال الذهبي: «واه...»، وقال البخاري: «سكتوا عنه»، وقال أحمد: «متروك»، وقال ابن حجر: «متروك الحديث»^(١٤٤).

وقد رواه عبد الرزاق أيضا في موضع آخر من المصنف (٩١٤٠) بسنده هذا، وقال فيه: «صلاة في هذا المسجد أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد». وقد روي عطاء حديث مضاعفة الصلاة في المسجد الحرام، عن عبد الله بن الزبير مرفوعا وتقدم في الحديث الثاني. وروي الحديث عن عطاء، عن جابر ﷺ وهو معل لا يصح من ذكر جابر، وتقدم في الحديث الثالث. وروي الحديث من وجه آخر عن حبيب المعلم عن عطاء عن جابر بن عبد الله مرفوعا مسندا بمعنى هذه القصة، وليس فيه ذكر مضاعفة الصلاة. عن جابر بن عبد الله أن رجلا قام يوم الفتح فقال يا رسول الله: إني نذرت لله إن فتح الله عليك مكة أن أصلي في بيت المقدس ركعتين، قال: صل هاهنا، ثم أعاد عليه فقال: «شأنك إذا». أخرجه أبو داود (٣٣٠٥)، وأحمد (١٤٩١٩)، وعبد بن حميد كما في المنتخب (١٠٠٩). قال أبو داود: «روي نحوه عن عبد الرحمن بن عوف، عن النبي ﷺ». -١ه قال هذا أبو داود ثم أخرجه في سننه (٣٣٠٦)، ورواه الإمام أحمد عن عبد الرزاق (٣٧٣/٥)، ورواه عبد الرزاق في المصنف (١٥٨٩٠) عن ابن جريج، كلهم من طريق عمر بن عبد الرحمن

بن عوف عن رجال من الأنصار من أصحاب النبي ﷺ أن رجلاً من الأنصار جاء إلى النبي ﷺ يوم الفتح والنبي ﷺ جالس في مجلس قريب من المقام، فسلم على النبي ﷺ فقال: يا نبي الله إني نذرت إن فتح الله للنبي ﷺ وللمؤمنين مكة لأصليين في بيت المقدس، وإني وجدت رجلاً من أهل الشام هاهنا في قريش خفيراً^(١٤٥) مقبلاً معي ومدبراً، فقال النبي صلى الله وسلم هاهنا صل، فعاد الرجل ثلاثاً كل ذلك والنبي ﷺ يقول هاهنا صل، ثم قال الرابعة مقالته، فقال النبي ﷺ فاذهب فصل فيه، فو الذي بعث محمداً ﷺ لو صليت هاهنا لقضى ذلك عنك صلاة في بيت المقدس». قال عبد الرزاق: «قال ابن جريج أخبرت أن ذلك الرجل الشريد بن سويد». وما أشار إليه أبو داود من حديث عبد الرحمن بن عوف أخرجه الهيثم بن كليب الشاشي في مسنده (٢٥٦) من طريق عبد الرحمن بن عوف ورجال من الأنصار من أصحاب النبي ﷺ به.

وخلاصة القول: أن هذه الروايات لهذه القصة - وقريب منها إن لم تكن هي ذاتها القصة المذكورة سابقاً في حديث أبي سعيد والأرقم بن أبي الأرقم - لا يثبت في شي منها تلك الزيادة المنكرة في مرسل عطاء أفضل من مائة ألف صلاة. والله أعلم.

المبحث الحادي عشر: مرسل ابن أبي مليكة

عن ابن أبي مليكة قال: قال رسول الله ﷺ: «صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا المسجد الحرام، وصلاة في المسجد الحرام أفضل من خمس وعشرين ألف صلاة فيما سواه من المساجد». رواه الأزرق في أخبار مكة (٦٤/٢)، قال: حدثني جدي، قال: حدثنا عبد الجبار بن الورد المكي عن ابن أبي مليكة، فذكره.

وابن أبي مليكة هو: «عبد الله بن عبيد الله بن عبد الله، ابن أبي مليكة بالتصغير، تابعي، أدرك ثلاثين من الصحابة، ثقة فقيه»^(١٤٦).

وعبد الجبار بن الورد المكي المخزومي، قال عنه ابن معين وأبو حاتم وأبو داود ويعقوب سفيان والعجلي: «ثقة»، وقال أحمد: «ثقة، لا بأس به»، وقال البخاري: «يخالف في بعض حديثه»، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: «يخطيء ويهم»، وقال ابن

عدي: «وهو عندي لا بأس به ويكتب حديثه»، وقال الدار قطني: «لين»، وقال الذهبي: «صدوق وثقة أبو حاتم، وقال ابن حجر: صدوق»^(١٤٧).

وجدُ أبي الوليد الأزرقى: أحمد بن محمد بن الوليد الأزرقى، المكي، قال أبو حاتم، وأبو عوانة، وابن سعد والذهبي وابن حجر: «ثقة»^(١٤٨). وعلى هذا فهو إسناد مرسل جيد إلا أن عبد الجبار بن الورد قال فيه البخاري: «يخالف في بعض حديثه»، ولعل هذا مما خالف فيه فقال: «خمس وعشرين ألف صلاة» والمعروف «مائة ألف صلاة» كما تقدم في الأحاديث. والله أعلم.

فوائد:

الأولى: قال أبو داود: سمعت أحمد قال: «صلاة في المسجد الحرام تحيء بمائة ألف صلاة فيما سواه»^(١٤٩). وهذا مصير من إمام أهل السنة، الحافظ، الناقد، إلى قبول ما دلت عليه أحاديث هذا الباب، إذ لا مستند لهذا القدر المحدد في المضاعفة، سوى تلك الأحاديث.

الثانية: قال ابن القيم: «وهذا صريح في أن المسجد الحرام أفضل بقاع الأرض على الإطلاق، ولذلك كَانَ شَدُّ الرَّحَالِ إِلَيْهِ فَرَضًا، وَلِعَيْرِهِ مِمَّا يُسْتَحَبُّ وَلَا يَجِبُ»^(١٥٠).

الثالثة: روى ابن الجوزي حديث جابر بن عبد الله في هذا الباب، من طريق النقاش وجاء فيه: «قال أبو بكر بن النقاش فحسبت ذلك على هذه الرواية، فبلغت صلاة واحدة في المسجد الحرام عمر خمس وخمسين سنة، وستة أشهر، وعشرين ليلة، وصلاة بذلت يوم وليلة في المسجد الحرام، وهي خمس صلوات، عمر مائتي سنة، وسبع وتسعين، وتسعة أشهر، وعشر ليال»^(١٥١).

وقال ابن الملقن: «نقل ابن دحية في كتاب التنوير في مولد السراج المنير: أنه حسب الصلاة في المسجد الحرام... فذكر بمثله سواء ثم قال ابن الملقن: هذا قد سبقه أبو بكر ابن النقاش».

وقد حسبت ذلك على النحو التالي:

صلاة واحدة بمائة ألف صلاة، أي: تعدل الصلاة في عشرين ألف يوم (٢٠,٠٠٠)،
وبالنظر إلى أن بعض الأشهر ٣٠ يوماً، وبعضها ٢٩ يوماً، فقد قسمت ذلك على ٢٩,٥
فنتج ٩٦٦, ٧٦٦ شهراً، ثم قسمت ذلك على ١٢ فنتج ٤٩٧, ٥٦ سنة^(١٥٢)، وهو
أكثر مما ذكره النقاش وابن دحية، ذلك للصلاة الواحدة، وإذا حسبت خمس صلوات،
وهي صلوات يوم وليلة، فإنها تعدل الصلاة مائة ألف يوم (١٠٠,٠٠٠)، وذلك يعني
٣٣٨٩,٨٣٠ شهراً، وناتج ذلك من السنين = ٢٨٢,٤٨٥٨٣٣.

ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم.

الرابعة: قال ابن حجر: «التضعيف المذكور يرجع إلى الثواب، ولا يتعدى إلى الإجزاء
باتفاق العلماء، كما نقله النووي وغيره، فلو كان عليه صلاتان، فصلى في أحد المسجدين
صلاة لم تجزه إلى عن واحدة»^(١٥٣). والله أعلم.

الخاتمة:

١- ثبت عن النبي ﷺ أن الصلاة في مسجده ﷺ: «خير من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام» وفي لفظ: «أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام». ثبت هذا في الصحيحين من حديث أبي هريرة ؓ، وعند مسلم من حديث ابن عمر، ومن حديث ميمونة ؓ أجمعين.

٢- دلت هذه الأحاديث على هذا الحد المعين من مضاعفة الصلاة في مسجد النبي ﷺ، ودلت على ثبوت مطلق، ومضاعفة الصلاة في المسجد الحرام من غير حد معين.

٣- وردت الأحاديث الدالة على أن الصلاة في المسجد الحرام بمائة ألف صلاة من حديث ثمانية من الصحابة، وهم: عبد الله بن الزبير، وجابر بن عبد الله، وأبو الدرداء، وابن عمر، وأنس بن مالك، وابن عباس، وأبو هريرة، وأبو سعيد الخدري رضي الله عنهم أجمعين، وروي مرسلًا من رواية عطاء، وابن أبي ملكية.

٤- أصح ما ورد في الباب: حديث عبد الله بن الزبير ؓ مرفوعاً: «صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا المسجد الحرام، وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة في هذا»، قال ابن عبد البر: «هو حديث ثابت لا مطعن فيه لأحد...». ثم حديث أبي الدرداء، قال عنه الإمام البزار: «إسناده حسن».

٥- روى أبو داود السجستاني في مسائله عن الإمام أحمد أنه قال: «صلاة في المسجد الحرام تجيء بمائة ألف صلاة فيما سواه» ١-٥، ولا مستند لهذا القدر المحدد من مضاعفة الصلاة في المسجد الحرام، إلا الأحاديث الواردة فيه، ومعنى هذا أن الإمام الناقد أحمد بن حنبل قد صح عنده هذا المعنى الوارد في تلك الأحاديث عن رسول الله ﷺ.

٦- وقد صحح الحديث -أو حسنه- من أحد الوجوه التي روي بها جمع من الأئمة (إضافة للإمام أحمد، وابن عبد البر كما تقدم) منهم ابن حبان (٣٥٤)، والمنذري (٦٥٦)، والقرطبي المفسر (٦٧١)، وابن القيم (٧٥١)، والبوصيري (٨٣٩)، وابن الملقن (٨٠٤)، وابن عبد الهادي (٧٤٤)، والعجلوني (١١٦٢)، والألباني (١٤٢٠).

٧- في مقابل ذلك لم أجد أحداً من الأئمة، وأهل العلم قد أنكر الأحاديث الواردة في هذا المعنى، أو ضعفها على جهة الإطلاق.

٨- قد روي في الباب أحاديث عن جماعة من الصحابة، وبعضها مرسل، وفي بعضها نكارة، أو ضعف، قد بينت ذلك كله في ثنايا البحث.

الهوامش والتعليقات:

- (١) سورة المائدة من الآية: ٩٧.
- (٢) صحيح البخاري (٦٠/٢).
- (٣) ينظر: تفسير القرطبي (٣٧١/٩) وفتح الباري (٦٧/٣)، وقدمت هذه الأحاديث؛ لأنها في الصحيحين، ولكونها أصل في هذا الباب.
- (٤) بفتح أوله. المؤلف والمختلف لعبد الغني بن سيعد الأزدي (١٣٨٤)، وتقييد المهمل وتميز المشكل لأبي علي الغساني الجبائي (٢٢/٢).
- (٥) لفظ رواية عارم عند الطبراني: «وصلاة في المسجد الحرام أفضل من صلاة في مسجدي بألف صلاة».
- (٦) أبو بكر البغدادي، القاضي، المحدث، ت ٣٤٥هـ. قال الخطيب: كان ثقة. ينظر ترجمته: تاريخ بغداد ٣٩٥/١٥، وسير أعلام النبلاء ٥١٧/١٥.
- (٧) عبد الصمد بن عبد الوهاب، الدمشقي، المجاور، قال الذهبي: الإمام المحدث الصالح القدوة الزاهد، له شعر رائق، وقدم في التقوى راسخ، كتب إلينا بمروياته. ت ٦٨٦هـ. ينظر ترجمته: المعجم المختص بالمحدثين ص ١٤٥.
- (٨) التقريب (٧٩١٤).
- (٩) الكاشف (٦٠).
- (١٠) التقريب (٧٤).
- (١١) الكاشف (٢٠٧٩)، والتقريب (٢٥٤٥).
- (١٢) التقريب (٦١١٥).
- (١٣) تذكرة الحفاظ (١٩٨/٢)، والميزان (٤٩٢/١).
- (١٤) الكاشف (١٢١٩)، والتقريب (١٤٩٨).
- (١٥) العلل ومعرفة الرجال (٢٣٢٣).
- (١٦) يعني: يحيى بن سعيد القطان.
- (١٧) ميزان الاعتدال (٤٥٦/١)، والتهذيب (١٩٤/٢)، والكاشف ص (٩٢٤) والتقريب ص (١١١٥).
- (١٨) من تكلم فيه وهو موثق ص (٧٧).
- (١٩) المغني في الضعفاء ص (١٣٠٢).
- (٢٠) هدي الساري ص ٤٦٢.
- (٢١) وهذا يؤكد ضرورة الرجوع إلى المصادر الأصلية للجرح والتعديل لا سيما عند وجود الاشتباه.
- (٢٢) الثقات (٤٥٢٤).

- (٢٣) تهذيب التهذيب (٢٠٣/٧).
- (٢٤) التقريب ص ٤٥٩١.
- (٢٥) معرفة الرجال رواية ابن محرز (٧٨/١)، وكذا في التاريخ رواية الدوري (٣٢٥٢).
- (٢٦) التاريخ، رواية الدارمي (٣٣٤).
- (٢٧) كذا في رواية ابن أبي خيثمة كما في الجرح والتعديل (٤٦٤/٣).
- (٢٨) كذا ولعها في دينه.
- (٢٩) موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل (٧٧٤).
- (٣٠) الميزان (٤١/٢).
- (٣١) الجرح والتعديل (٤٦٤/٣).
- (٣٢) التهذيب (٢٤٧/٣).
- (٣٣) الميزان (٤١/٢) والتهذيب (٢٤٧/٣).
- (٣٤) الجرح والتعديل (٤٦٤/٣) وانظر التهذيب (٢١٤/٣).
- (٣٥) الجرح والتعديل (٤٦٤/٣).
- (٣٦) الكامل لابن عدي (٤١/٤).
- (٣٧) سير أعلام النبلاء (٢٨٧/٧).
- (٣٨) الكاشف (١٥٣٥).
- (٣٩) التقريب (١٨٥٩).
- (٤٠) التقريب (٢٥٥٠).
- (٤١) (١٣٩/٢) حديث (١٨٢٨).
- (٤٢) تحف المهرة (٦٠٥/٦) (٧٠٥٤) ولم أجده في المختصر المطبوع من صحيح ابن خزيمة.
- (٤٣) التمهيد (٢٦/٦).
- (٤٤) الترغيب والترهيب (١٨٢٨).
- (٤٥) سورة إبراهيم: آية ٣٧.
- (٤٦) الجامع لأحكام القرآن (٣٧١/٩-٣٧٢)، ويلاحظ أنه نسب الاحتجاج بالحديث لعامة أهل الأثر.
- (٤٧) زاد المعاد (٤٩/١).
- (٤٨) تحفة المحتاج (١٧٥٧).
- (٤٩) البدر المنير (٥١٥/٩).
- (٥٠) مجمع الزوائد (٥٨٥٨).
- (٥١) المحرر في الحديث (٤١٣/١).
- (٥٢) إرواء الغليل (١٤٦/٤).

- (٥٣) مسند البزار (١٥٦/٦).
- (٥٤) الضعفاء للعقيلي (١٨/٢).
- (٥٥) (٦٥٦/١) (٢٥٢٤).
- (٥٦) لسان الميزان (٢٩٥٣).
- (٥٧) في التاريخ الأوسط: سمع.
- (٥٨) في بعض الطبقات: (أبا الزبير) والصواب: (ابن الزبير) كما جاء في الطبعة التي حققها محمد بن إبراهيم اللحيان.
- (٥٩) هذا ثابت عن سفيان وسيأتي قريباً.
- (٦٠) التمهيد (٢٣-٢٢/٦).
- (٦١) التمهيد (٢٤/٦).
- (٦٢) التهذيب (٣٣٤/٢) والتقريب (١٣١٥) والكاشف (٥٣١٩).
- (٦٣) التهذيب (٦٣/١٠) والتقريب (٦٥١١) والكاشف (٥٣١٩).
- (٦٤) التهذيب (١٩٦/٢) والتقريب (١١١٩) والكاشف (٩٢٨).
- (٦٥) التقريب (٦٣٩١).
- (٦٦) كذا قال الذهبي عن إسناد ابن الجوزي: «مظلم». تنقيح التحقيق (٣٧/٢).
- (٦٧) التقريب (٤١٥٤).
- (٦٨) التهذيب (٣٧٤/٦).
- (٦٩) الطبقات الكبرى (٤٨٤/٧)، الجرح والتعديل (٣٣٨/٥)، الثقات لابن حبان (١٤٩/٧).
- (٧٠) التمهيد (٦/٦).
- (٧١) البدر المنير (٥١٧/٩).
- (٧٢) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه (١٣/٢).
- (٧٣) المتجر الرابع (٢٢١).
- (٧٤) الثمر المستطاب في فقه السنة والكتاب (٥٠٧/١)، ومثله في الإرواء (١٤٦/٤).
- (٧٥) تنقيح التحقيق (٤٩٩/٣).
- (٧٦) كشف الخفاء (٢٧/٢).
- (٧٧) إرواء الغليل (١٤٦/٤).
- (٧٨) وقال: في التاريخ الأوسط حدثني يحيى بن يوسف.
- (٧٩) التلخيص الحبير (٤٣٩/٤).
- (٨٠) التمهيد (٢٦/٦).
- (٨١) التمهيد ٢٦/٦

- (٨٢) فتح الباري ٦٧/٣
- (٨٣) الكامل في الضعفاء (٤١/٧)، وينظر: التهذيب (٣٧٤/٦).
- (٨٤) التلخيص الحبير (٤٣٧/٤).
- (٨٥) التقريب (٧٥٣٧).
- (٨٦) التاريخ الكبير (٨٤/٤)، والميزان (٢٩/١)، واللسان (٥٢/١).
- (٨٧) أي: أصل هذا الحديث ففي بعض رواياته ذكر مضاعفة الصلاة في مسجد النبي ﷺ.
- (٨٨) مسلم بن خالد الزيني.
- (٨٩) تقدم تخريج رواياتهم في حديث عيد الله بن الزبير.
- (٩٠) العلل للدر اقطني (٣٩٧/٩-٣٩٨).
- (٩١) مسند البزار (١٥٦/٦).
- (٩٢) بغين معجمة، ليس قبلها نون.
- (٩٣) بجيم ثم راء مهملة وأخره زاي. تبصير المنتبه (٨٤٩/٣).
- (٩٤) التهذيب (٥٣٠/٩) والكاشف (٥٢٢٧) والتقريب (٦٤٠٨).
- (٩٥) الكامل (٤٢٢/٤).
- (٩٦) التقريب (٢٢٧٦) وينظر: التهذيب (٨/٤).
- (٩٧) التهذيب (٣١٧/١)، والتقريب (٤٦٦).
- (٩٨) التقريب (٨٧٢٨).
- (٩٩) مسند البزار (٧٧/١٠).
- (١٠٠) أطراف الغرائب والأفراد (٤٥/٥).
- (١٠١) ولم أجدّه عند الطبراني ولا في المختصر من المختصر من صحيح ابن خزيمة بعد بحث.
- (١٠٢) لسان الميزان (١١٣/٣)، وديوان الضعفاء (١٧٩٦).
- (١٠٣) تقدم برقم (١).
- (١٠٤) التقريب (٥٨٤١).
- (١٠٥) العلل ومعرفة الرجال (٧٢٦) و(٢٦٦٤).
- (١٠٦) قال محققه محمد عوامة: كذا في النسخ الخطية (أي عبد الله بن عمر العمري وهو أخو عبد الله).
- (١٠٧) كذا. ولذا فقد ضعفه شعيب لضعف عبد الله.
- (١٠٨) رزيق قال أبو بكر الخطيب: بتقديم الراء على الزاء. ينظر: تلخيص المتشابه في الرسم (٤٨٨/١).
- (١٠٩) تهذيب الكمال ٢٨١/٣٣
- (١١٠) التهذيب (٨٦/١٢).
- (١١١) التقريب (٨٠٧٩).

- (١١٢) الجرح والتعديل (٥٠٥/٣).
- (١١٣) التقريب (١٩٣٨)، التهذيب (١٤٧/١١)، والكاشف (١٥٧٢).
- (١١٤) الجرح والتعديل (٦٦/٩).
- (١١٥) المرجع السابق.
- (١١٦) التقريب (٧٣٠٣).
- (١١٧) الإكمال (٤٦٤/٢).
- (١١٨) فتح الباري لابن رجب (٤١٦/٣).
- (١١٩) العلل المنتهية (٩٤٦).
- (١٢٠) تخريج أحاديث الأحياء للعراقي (٢٣٩/١)، ومصباح الزجاجية (١٥/٢)، وضعيف الجامع (٧٩٤٩) ومشكاة المصابيح (٧٥٢).
- (١٢١) سلسلة الأحاديث الضعيفة (٥٨٩/١١).
- (١٢٢) التلخيص الحبير (٤٣٨/٤).
- (١٢٣) المجروحين (١٦٣/٢).
- (١٢٤) لسان الميزان (٤/٤).
- (١٢٥) تاريخ بغداد ٣٧٢/١٢ ولسان الميزان (٤/٤)، والإدرسي قال عنه الذهبي: الحافظ الإمام المصنف، أبو سعد عبد الرحمن بن محمد، محدث سمرقند وثقه الخطيب، كان حافظ وقته بسمرقند. سير أعلام النبلاء (٢٢٦/١٧).
- (١٢٦) الضعفاء والمتروكين (١٠٢/٢).
- (١٢٧) الميزان (٦٠٢/٢).
- (١٢٨) ضعيف الجامع الصغير (٣٥٧٠) وسلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (١٠٧٣).
- (١٢٩) الجامع الكبير (٢٩٢) وشرح الجامع الصغير للمناوي، انظر المداوي للعلل الجامع الصغير وشرح المناوي (٣٨٩/٤).
- (١٣٠) المداوي (٣٨٩/٤).
- (١٣١) المختلف فيهم لابن شاهين ٧٦.
- (١٣٢) الكاشف (٣٢٦١)، والمغني في الضعفاء (٣٦٠١) والميزان (٤٦١٨) والتهذيب (٢٢٦/٦)، والتقريب (٣٩٤٣).
- (١٣٣) كذا ولعلها (الذي).
- (١٣٤) التاريخ الأوسط (٢٥٠٥).
- (١٣٥) الجرح والتعديل (٣٤٠/٥) والتهذيب (٣٠٥/٦)، والكاشف (٣٣٥٥) والتقريب (٤٠٥٥).

- (١٣٦) إحياء علوم الدين (١/٢٤٤).
- (١٣٧) تخريج إحياء علوم الدين ١/٥١٢، ولم أقف عليه مسنداً.
- (١٣٨) تنزيه الشريعة المعروفة عن الأخبار الشنيعة (١٢٩).
- (١٣٩) وتقدم برقم (١).
- (١٤٠) التقريب (٦١٠٨).
- (١٤١) تقدم برقم (١).
- (١٤٢) سلسلة الأحاديث الصحيحة (٦/٩٥٢).
- (١٤٣) المصدر السابق (٦/٩٥٣).
- (١٤٤) الكاشف (٢٢٣) والتقريب (٧٢) وانظر التهذيب (١/١٧٩).
- (١٤٥) أي: حامياً وكفياً. انظر النهاية (٢/٥٢).
- (١٤٦) التقريب (٣٤٥٤).
- (١٤٧) التهذيب (٦/١٠٥) والكاشف (٣٠٨٩) والتقريب (٣٧٤٥).
- (١٤٨) التهذيب ١/٧٩ والكاشف (٨٤) والتقريب (١٠٤).
- (١٤٩) مسائل الإمام أحمد (١٤٧٩).
- (١٥٠) زاد المعاد (١/٤٩).
- (١٥١) التحقيق في مسائل الخلاف (٢/١٤٢).
- (١٥٢) حسبت السنة (٣٥٤) يوماً وقد جاء في موسوعة ويكيبيديا عن ذلك ما يلي: يتكون التقويم الهجري من ١٢ شهراً قمرياً أي أن السنة الهجرية تساوي ٣٥٤ يوماً تقريباً، بالتحديد ٣٦٧٠٥٦, ٣٥٤ يوماً، والشهر في التقويم الهجري إما أن يكون ٢٩ أو ٣٠ يوماً؛ لأن دورة القمر الظاهرية تساوي ٢٩,٥٣٠,٥٨٨ يوماً. انظر إن شئت:
- https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D9%82%D9%88%D9%8A%D9%85_%D9%87%D8%AC%D8%B1%D9%8A
- (١٥٣) فتح الباري (٣/٦٧)

المصادر والمراجع

- إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ).
- إحياء علوم الدين، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت: ٥٠٥هـ).
- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، لمحمد ناصر الدين الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ).
- الإكمال في رفع الارتباب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، لسعد الملك، أبو نصر علي بن هبة الله بن جعفر بن ماکولا (ت: ٤٧٥هـ).
- البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، لابن الملتن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت: ٨٠٤هـ).
- التاريخ الأوسط لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، (ت: ٢٥٦هـ).
- التاريخ الكبير، لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (ت: ٢٥٦هـ).
- تاريخ بغداد، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، (ت: ٤٦٣هـ).
- التاريخ، ليحيى بن معين رواية الدارمي.
- تبصير المنتبه بتحرير المشتبه أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ).
- تحفة المحتاج في شرح المنهاج، لأحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيثمي.
- التحقيق في أحاديث الخلاف، لجمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، (ت: ٥٩٧هـ).
- تذكرة الحفاظ لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَلْأَمَازَ الذهبي (ت: ٧٤٨هـ).
- الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، لعبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله، أبو محمد، زكي الدين المنذري (ت: ٦٥٦هـ).
- تقريب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ).
- تقييد المهمل وتمييز المشكل، لأبي علي الحسين بن محمد الغساني الجبائي، (ت: ٤٩٨هـ).
- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ).

- التمهيد لابن عبد البر النمري القرطبي (ت ٤٦٣هـ).
- تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، لنور الدين، علي بن محمد بن علي بن عبد الرحمن ابن عراق الكناني (ت: ٩٦٣هـ).
- تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الخنبلي (ت: ٧٤٤هـ).
- تهذيب التهذيب أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ).
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ليوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلي المزني (ت: ٧٤٢هـ).
- التيسير بشرح الجامع الصغير، لزين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (ت: ١٠٣١هـ).
- الثقات، لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (ت: ٣٥٤هـ).
- الثمر المستطاب في فقه السنة والكتاب، لأبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني.
- الجامع الكبير عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ).
- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه المشهور بصحيح البخاري، لمحمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، (ت: ٢٥٦هـ).
- الجامع في العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت: ٢٤١هـ).
- الجامع لأحكام القرآن المشهور بتفسير القرطبي، لأبي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (ت: ٦٧١هـ).
- الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ).
- ديوان الضعفاء لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَازِ الذهبي (ت: ٧٤٨هـ).
- زاد المعاد في هدي خير العباد، لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ).
- سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، لأبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين، الألباني، (ت: ١٤٢٠هـ).

- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، لأبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين، الألباني (ت: ١٤٢٠هـ).
- سير أعلام النبلاء، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ).
- الضعفاء الكبير، لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي، (ت: ٣٢٢هـ).
- الضعفاء والمتروكون، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت: ٣٠٣هـ).
- ضعيف الجامع الصغير وزيادته، لأبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين، الألباني (ت: ١٤٢٠هـ).
- الطبقات الكبرى، لأبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (ت: ٢٣٠هـ).
- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، لجمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت: ٥٩٧هـ).
- العلل الواردة في الأحاديث النبوية، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (ت: ٣٨٥هـ).
- العلل ومعرفة الرجال، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت: ٢٤١هـ).
- فتح الباري شرح صحيح البخاري للإمام الحافظ شهاب الدين ابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ).
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السلامي، البغدادي، (ت: ٧٩٥هـ).
- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)
- الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد بن عدي الجرجاني (ت: ٣٦٥هـ).
- كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد، التميمي، أبو حاتم، البُستي (ت: ٣٥٤هـ).
- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، لإسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي (ت: ١١٦٢هـ).
- لسان الميزان، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، (ت: ٨٥٢هـ).
- المتجر الرابع في ثواب العمل الصالح للحافظ أبي محمد شرف الدين عبد المؤمن خلف الدمياطي ٦١٣ - ٧٠٥ هـ.

- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لأبي الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (ت: ٨٠٧هـ).
- المحرر في الحديث، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي (ت: ٧٤٤هـ).
- المختلف فيهم، لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداد البغدادي المعروف بـ ابن شاهين (ت: ٣٨٥هـ).
- مداوي لعلل الجامع الصغير وشرحي المناوي، أحمد بن محمد بن محمد بن الصديق بن أحمد، أبو الفيض العُمَارِي الحسني الأزهري (المتوفى: ١٣٨٠هـ).
- مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية ابن أبي الفضل صالح [٢٠٣هـ - ٢٦٦هـ]، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، (ت: ٢٤١هـ).
- مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار، (ت: ٢٩٢هـ).
- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، لمسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت: ٢٦١هـ).
- مشكاة المصابيح، لمحمد بن عبد الله الخطيب العمري، أبو عبد الله، ولي الدين، التبريزي (ت: ٧٤١هـ).
- مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم بن قايماز بن عثمان البوصيري الكنايني الشافعي (ت: ٨٤٠هـ).
- المعجم المختص بالمحدثين، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ).
- معرفة الرجال عن يحيى بن معين رواية أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز.
- المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، في تخريج ما في الإحياء من الأخبار (مطبوع بھامش إحياء علوم الدين)، لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (ت: ٨٠٦هـ).
- المغني في الضعفاء، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ).
- المؤلف والمختلف في أسماء نقله الحديث وأسماء آبائهم وأجدادهم، لعبد الغني بن سعيد الأزدي (ت: ٤٠٩هـ).

- موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلمه، جمع وترتيب: السيد أبو المعاطي النوري
- أحمد عبد الرزاق عيد - محمود محمد خليل.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ).
- النهاية في غريب الحديث والأثر، لمجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير، (ت: ٦٠٦هـ).
- هدى الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري للإمام الحافظ شهاب الدين ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢).
- المكتبة الشاملة برنامج حاسوبي موسوعي تقني شهير.

